عقيدة الأشاعرة

د. سفر الحوالي
رئيس قسم العقيدة (سابقًا)
بكلية الدعوة وأصول الدين
بجامعة أم القرى

الناشر
وقف الأنصار
طيبة الطيبة

حفظ حقوق التأليف والطبع قانون وضعي
أما علوم الشريعة فلا يجوز تحجيرها ولا احتكارها،
ونشرهـــا ابتغـــاء وجـــه الله قربـــة صالحـــة

الطبعة الأولى ١٤٠٧-١٩٨٦
الطبعة الرابعة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

الناشر
وقف الأنصار
طيبة الطيبة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد:

فقد اطلعت على مقالات متضادة مما كتبه الشيخان صالح بن فوزان الفوزان ومحمد بن علي الصابوني عن مذهب الأشاعرة.

وإذا كان من حق أي قارىء مسلم أن يهتم بالموضوع وأن يدلي برأيه إن كان لديه جديد، فكيف بمن هو متخصص في هذا الموضوع مثلي؟

فالأشاعرة جزء من موضوع رسالتي للدكتوراه «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» إذ هي أكبر فرق المرجئة الغلاة.

فمن واقع إسلامي وتخصصي رأيت أن أقول كلمة

عسى الله أن ينفع بها. ويعلم الله أني لو لم أشعر أن قولها واجب ضروري لما سطرتها، ولكن الموضوع أكبر من أن يسكت عليه أو يجامل فيه.

ولي على كلام الشيخين ملاحظات:

(١) أما الصابوني فلا يؤسفني أن أقول إن ما كتبه عن عقيدة السلف والأشاعرة يفتقر إلى أساسيات البحث في العقيدة، كما أن أسلوبه بعيد كثيرا عن المنهج العلمي الموثق وعن الأسلوب المتعقل الرصين.

وقد استبشرت بالبيان الأخير خيراً وحسبته بيان رجوع وبراءة فإذا هو بيان إصرار وتوكيد.

ونظراً لكونه ليس إلا جزءاً من تيار بدعي يراد له اكتساح الأمة. ونظراً لتعرضه لقضايا بالغة الخطورة تحتاج إلى بحث مستفيض لا تسعه المقالات الصحفية فسوف أرجىء الكلام عنه إلى حين يتيسر لي بإذن الله إخراج الرد في الصورة التي أراها.

وليكن معلوماً أن هذا الرد الموعود ليس مقصوداً به الصابوني ولا غيره من الأشخاص فالمسألة أكبر من ذلك

وأخطر، إنها مسألة مذهب بدعي، له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلىء به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول فضلاً عن كتب العقائد والفكر، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة محاولات ضخمة متواصلة لترميمه وتحديثه تشرف عليها هيئات رسمية كبرى ويغذوها المستشرقون بما ينبشونه من تراثه ويخرجون من مخطوطاته.

ولهذا وجب على كل قادر أن يبين لأمته الحق وينصح لها مهما لقي، فإن مما كان يبايع عليه النبي ﷺ أصحابه النصح لكل مسلم وأن يقولوا الحق لا تأخذهم فيه لومة لائم.

(٢) وأما فضيلة الشيخ الفوزان فقد أحسن إلى (المجلّة) وقرائها بتلك المقالة القيمة، فقد عرض فيها - على قصرها - حقائق أصولية مركزة في أسلوب علمي رصين.

وله العذر كل العذر - إذا لم يستوف الرد على

الصابوني وبيان التناقضات التي هي سمة من سمات المنهج الأشعري نفسه، لأن الموضوع أكبر من أن تحيط به مقالة صحفية.

ولهذا رأيت من واجبي أن أضيف إلى ما كتبه فضيلته مستدركاً ما لا يجوز تأجيله إلى ظهور الرد المتكامل:

من تمويه الصابوني وتدليسه

أولاً: فات فضيلته أن يرد على الصابوني فيما عزاه إلى شيخ الإسلام - مكرراً إياه - من قوله: «الأشعرية أنصار أصول الدين والعلماء أنصار فروع الدين».

ولعل الشيخ وثق في نقل الصابوني مع أن الصابوني - على ما أرجح - أول من يعلم بطلان نسبة هذا الكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولغة العبارة نفسها ليست من أسلوب شيخ الإسلام، والغريب حقاً أنه أعاد هذا العزو في بيانه الأخير بالعدد ٦٤٦ مؤكدا إصراره على التمويه والتدليس.

وأنا أطلب من كل قارىء أن يراجع النص في ج٤ ص١٦ من مجموع الفتاوي ليجد بنفسه قبل تلك العبارة

نفسها كلمة «قال» فالكلام محكي منقول وقائله هو المذكور في أول الكلام - آخر سطر من ص١٥ - حيث يقول شيخ الإسلام:

«وكذلك رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد [هو والد إمام الحرمين أبي المعالي الجويني وهو أشعري رجع آخر عمره إلى عقيدة السلف] فتوى طويلة».

إلى قوله:

«قال: وأما لعن العلماء الأئمة الأشعرية فمن لعنهم عزِّر وعادت اللعنة عليه.. والعلماء أنصار فروع الدين والأشعرية أنصار أصول الدين».

وفي آخر هذه الفتوى نفسها يقول شيخ الإسلام (ص١٥٨-١٥٩، وانظر أيضاً ١٥٦):

«وأيضاً فيقال لهؤلاء الجهمية: الكلابية كصاحب هذا الكلام أبي محمد وأمثاله كيف تدّعون طريقة السلف وغاية ما عند السلف أن يكونوا متابعين لرسول الله ﷺ؟».

إلى أن يقول: «وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون إن الرسول لم يبين الحق في باب

التوحيد»[1]. الخ.

وبهذا يتضح قطعاً:

(أ) أن العبارة المذكورة ليست من قول شيخ الإسلام بل قائلها أشعري يمدح مذهبه[2].

(ب) أن شيخ الإسلام نسب هذا القائل ومذهبه إلى الجهمية الكلابية واتباع طريقة الملاحدة وأنكر عليهم ادعاء طريقة السلف وهذا ينفي ما حاول الصابوني تدليسه في

---

(١) انظر أيضاً ص١٥٦ من الجزء نفسه وهذا الكلام المنقول من ص١٥٨ لا بد أن الصابوني قرأه لأنه استشهد بكلام بعده في ص١٦٧ من الفتوى.

(٢) قائلها هو أبو محمد الجويني والد أبي المعالي توفي (٤٤٠) وقد رجع آخر عمره إلى عقيدة السلف وشهد له بذلك شيخ الإسلام في مواضع، وكتب في توبته النصيحة المطبوعة مع المجموعة المنيرية، وطبعها المكتب الإسلامي معزوة إلى ابن شيخ الحزاميين وهو خطأ، ومناسبة فتواه هذه هي صدور مراسيم سلطانية بلعن أصحاب البدع - ومنهم الأشاعرة - على المنابر، انظر المنتظم لابن الجوزي حوادث سنة ٤٣٢ وما بعدها.

مقالاته الست تماماً.

من ردود ابن تيمية على الأشاعرة

وبالمناسبة أذكر بعض ما يحضرني من الكتب التي ألفها شيخ الإسلام في الرد على الأشاعرة نصاً غير التي رد عليهم فيها مع غيرهم:

١- درء تعارض العقل والنقل: وهو كله رد عليهم بالأصالة كما نص في مقدمته. حيث استفتحه بذكر قانونهم الكلي الآتي في ص٣٢.

٢- بيان تلبيس الجهمية المسمى نقض التأسيس: رد فيه على إمامهم الثاني «الفخر الرازي» صاحب تأسيس التقديس أو أساس التقديس.

٣- التسعينية: وهي التي كتبها في الأشهر الأخيرة من حياته - رحمه الله - جواباً عن محاكمة الأشاعرة له[1].

٤- شرح العقيدة الأصفهانية: وهي شرح لعقيدة

(١) وهي أول رسالة في المجلد الخامس من الفتاوي الكبرى (الطبعة الطويلة) تشمل الجزء الخامس كله من الطبعة التي قدم لها مخلوف، وهي جديرة بالعناية.

الشمس الأصفهاني التي جرى فيها على أصول الأشاعرة.

٥- الفتوى الحموية: معروفة.

٦- الرسالة المدنية: وهي في الجزء (٦) من مجموع الفتاوى.

٧- النبوات: وهو نقض لكلام الباقلاني خاصة والأشاعرة عامة في النبوات.

٨- الإيمان: وهو نقد للأشاعرة في الإيمان وذكر بقية المرجئة تبعاً.

٩- القاعدة المراكشية: وهي كالبيان لمذهب الإمام مالك وأئمة المالكية في العقيدة ضد المتأخرين من مالكية المغاربة المائلين إلى مذهب الأشعري، وهي في الجزء الخامس من مجموع الفتاوي وطبعت محققه.

١٠- المناظرة في العقيدة الواسطية: ألفها في محاكمة الأشاعرة له بسبب الواسطية، وهي في الجزء الثالث من مجموع الفتاوي.

١١- الاستقامة: كتبه نقضاً لكتاب القشيري الصوفي الأشعري، وبين فيه أن عقيدة أئمة السلوك المعتبرين هي

مذهب السلف، وأن بداية الانحراف في العقيدة عند المنتسبين للتصوف في الجملة إنما جاءت متأخرة في أوائل القرن الخامس حين انتشر مذهب الأشاعرة.

ولتلميذه ابن القيم - رحمه الله - في الرد على الأشاعرة كتب منها:

(١) مختصر الصواعق المرسلة: في أصولهم ومنها موقفهم من النصوص.

(٢) شفاء العليل: معظمه عنهم.

(٣) العقيدة النونية: معظمها عنهم.

(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية: كله رد على مذهبهم خصوصاً في نفي العلو.

هذا ولم يصدر من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مدح مطلق للأشاعرة أبداً. وإنما غاية مدحه لهم (كما في ج١٢ من الفتاوى) أن يصفهم بأنهم أقرب من غيرهم، وأن مذهبهم مركب من الوحي والفلسفة، أو يمدح المشتغلين منهم بالحديث لا لكونهم أشاعرة ولكن لاشتغالهم بالسنة مع سؤال المغفرة لهم فيما وافقوا فيه متكلمي مذهبهم.

لكن هذا أقل بكثير من المواضع التي صرح فيها بتبديعهم وتضليلهم وفساد منهجهم فهي أكثر من أن تحصر. كما أنه حدد - رحمه الله - متى يُعدّ المنتسب إلى الأشعري من أهل السنة فقال:

«أما من قال بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة لا سيما لأنه بذلك يوهم حسنا لكل من انتسب هذه النسبة وينفتح بذلك أبواب شر»[1]... أي أن من كان على عقيدة السلف منهم لا ينبغي له الانتساب لمذهب الأشاعرة لأنه بدعة ومذمة.

تكفير الأشاعرة علماء السنّة

ثانيا: أحسن الشيخ في مطالبة الصابوني بأي دليل صحيح على مسألة تكفير الأشاعرة، ويضاف إلى كلام فضيلته:

إن الحاصل فعلاً هو العكس فالأشاعرة هم الذين

---

(١) مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٥٩.

كفّروا وما يزالون يكفِّرون أتباع السلف بل كفروا كل من قال أن الله تعالى موصوف بالعلو - كما سيأتي هنا - وحسبك تكفيرهم واضطهادهم لشيخ الإسلام وهو ما لم يفعله أهل السنة بعالم أشعري قط. وقد سطر - رحمه الله - بعض جورهم عليه في أول التسعينية وصرح به كل من كتب عن سيرته.

ولولا الإطالة لأوردت بعض ما تُصرح به كتب عقيدتهم من اتهامه بالزندقة والكفر والضلال. ومن الأمثلة المعاصرة كتب الكوثري ومقالاته. وكتاب «براءة الأشعريين» الذي يقول بعض أهل العلم أن صاحبه هو عبدالفتاح أبو غدة. وكتاب «ابن تيمية ليس سلفياً». وبعض ما ورد في كتاب أركان الإيمان لوهبي غاوجي[1].

---

(١) وانظر عن القدامى: الرد الوافر على من زعم أن ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، وكتاب الحصني: دفع شبهة من شبه وتمرد. وللعلم فبعض هذه الكتب المعاصرة باسم مستعار. وممن اعترف بموقفهم من شيخ الإسلام الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه ابن تيمية ص٥٦. ومن ذلك قول صاحب حواشي =

فيا عجباً لهؤلاء القوم يكفرونه ثم يدعون أنهم وإياه على مذهب واحد ويشملهم جميعاً اسم «السنة والجماعة»!! وإذا كانت كتب الأشاعرة تتبرأ من «الحشوية والمجسمة والنابتة» وغير ذلك مما يلقبون به أهل السنة والجماعة فكيف يكونون وهم سواء!!

الأشاعرة أهل الكلام لا أهل السّنة

ثالثاً: كان بودي أن يفصل الشيخ معنى مصطلح أهل السنة ودخول الأشاعرة فيه أو عدمه وهي التي يدندن حولها الصابوني، وأنا أوجزه جداً فأقول:

إن مصطلح أهل السنة والجماعة يطلق ويراد به معنيان:

(أ) المعنى الأعم: وهو ما يقابل الشيعة فيقال: المنتسبون للإسلام قسمان: أهل السنة والشيعة، مثلما عنون شيخ الإسلام كتابه في الرد على الرافضي «منهاج السنة»

= على شرح الكبرى للسنوسي: «ابن تيمية.. أي الحنبلي المشهور زنديق وبغضه للدين وأهله لا يخفى» ص٦٢. وانظر في كتاب وهبي غاوجي أركان الإيمان ص٢٩٧-٢٩٩.

وفيه بين هذين المعنيين[1].

وهذا المعنى يدخل فيه كل من سوى الشيعة كالأشاعرة. لا سيما والأشاعرة فيما يتعلق بموضوع الصحابة والخلفاء متفقون مع أهل السنة وهي نقطة الاتفاق المنهجية الوحيدة كما سيأتي.

(ب) المعنى الأخص: وهو ما يقابل المبتدعة وأهل الأهواء، وهو الأكثر وروداً في كتب الجرح والتعديل. فإذا قالوا عن الرجل أنه صاحب سنة أو أنه من أهل السنة ونحوها فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف المبتدعة كالخوارج والمعتزلة والشيعة وليس صاحب كلام وهوى.

وهذا المعنى لا يدخل فيه الأشاعرة أبداً، بل هم خارجون عنه. وقد نص الإمام أحمد وابن المديني على أن من خاض في شيء من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة وإن أصاب بكلامه السنة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص، فلم يشترطوا موافقة السنة فحسب بل التلقي والاستمداد منها[2] فمن تلقى من السنة فهو من أهلها وإن

---

(١) ج٢ ص١٦٣ تحقيق محمد رشاد سالم.

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. اللالكائي، =

أخطأ، ومن تلقى من غيرها فقد أخطأ وإن وافقها في النتيجة.

والأشاعرة - كما سترى - تلقوا واستمدوا من غير السنة ولم يوافقوها في النتائج فكيف يكونون من أهلها؟

الحكم على الأشاعرة في المذاهب الأربعة

١- عند المالكية:

روى حافظ المغرب وعلمها الفذ ابن عبدالبر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق ابن خويز منداد: أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك: «لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء»:

«أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً ويهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادى عليها استتيب منها»[1].

= تحقيق الأخ أحمد بن سعد بن حمدان: (١/ ١٥٧، ١٦٥).

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٧ تحقيق عثمان محمد عثمان، =

وروى ابن عبدالبر نفسه في «الانتقاء» عن الأئمة الثلاثة «مالك وأبي حنيفة والشافعي» نهيهم عن الكلام وزجر أصحابه وتبديعهم وتعزيرهم، ومثله ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية. فماذا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا أصحاب كلام؟

٢- عند الشافعية:

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني وقد كان معاصراً للأشعري: «لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل[١].

قال الإمام أبو الحسن الكرجي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه: «لم يزل الأئمة الشافعية يأنفون

= وهو في ٢/ ٩٦ من الطبعة المنيرية.

(١) توفي ابن سريج سنة ٣٠٦: انظر تاريخ بغداد ٤/ ٢٩٠ وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٠١. والظاهر أنه توفي قبل رجوع الأشعري لمذهب السلف، والأشعري توفي ٣٢٤ أو ٣٣٠ على قولين. وانظر عقيدة ابن سريج في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٦٢.

ويستنكفون أن ينسبوا إلى الأشعري، ويتبرأون مما بنى الأشعري مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه، على ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة، وضرب مثلاً بشيخ الشافعية في عصره الإمام أبو حامد الإسفرائيني الملقب «الشافعي الثالث» قائلاً:

«ومعلوم شدة الشيخ على أصحاب الكلام حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري، وعلق عنه أبو بكر الراذقاني وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميّزه وقال: «هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الأشعرية ولم يعدّهم من أصحاب الشافعي؛ استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه فضلاً عن أصول الدين[1]» أ.هـ.

---

(١) التسعينية: ٢٣٨-٢٣٩ وانظر شرح الأصفهانية: ٣١ من ج٥ من الفتاوى الكبرى نفسها وانظر عن الكرجي وعقيدته: اجتماع الجيوش الإسلامية ومختصر العلو وله ترجمة في طبقات الشافعية لابن السبكي وطبقات الشافعية لابن كثير (مخطوط).

وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري[1].

٣- عند الحنفية:

معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان، وكان الإمام الطحاوي معاصراً للأشعري وكتب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابه وهي مشابهة لما في الفقه الأكبر عنه، وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه، وتلميذه أبو يوسف كفّر بشراً المريسي، ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكرون كونه تعالى على العرش. ومعلوم أيضاً أن أصولهم مستمدة من بشر المريسي!![2].

---

(١) يلاحظ أن كلا من الشافعية والحنابلة يدعي الهروي لمذهبهم ورجح شيخ الإسلام أنه يأخذ من كليهما ويتبع الأثر. انظر (شيخ الإسلام عبدالله الهروي ص٩٦) وقوله فيهم نقله في التسعينية: ٢٧٧ عن كتاب ذم الكلام. وانظر أيضاً عن موقف الشافعية درء التعارض ٢/١٠٦.

(٢) انظر غير ما ذكر: سير أعلام النبلاء ترجمة بشر ١٠/٢٠٠-٢٠١ والحموية: ص١٤-١٥ طبعة قصي الخطيب.

٤- عند الحنابلة:

موقف الحنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر؛ فمنذ بدّع الإمام أحمد «ابن كلاب» وأمر بهجره - وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري - لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة، وحتى في أيام دولة نظام الملك - التي استطالوا فيها - وبعدها كان الحنابلة يُخرجون من بغداد كل واعظ يخلط قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة.

ولم يكن ابن القشيري إلا واحداً ممن تعرض لذلك، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة سيما الحنابلة على محاربته أصدر الخليفة القادر منشور «الاعتقاد القادري» أوضح فيه العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة ٤٣٣هـ(١).

وكذلك يفعل أتباعهم في عصرنا بما تحدثه خطبهم الحماسية ومواعظهم وقصصهم وما يسمونه بالكتب الفكرية [من ضلال] لثقة الشباب المتحمس العمياء بهم ولجهل أكثر هؤلاء الشباب بعقيدتهم الصحيحة التي كان عليها سلفهم

---

(١) انظر المنتظم لابن الجوزي أحداث سنة: ٤٣٣ و٤٦٩ و٤٧٥ وغيرها ج٨ وج٩.

الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان.

هذا وليس ذم الأشاعرة وتبديعهم خاص بأئمة المذاهب المعتبرين بل هو منقول أيضاً عن أئمة السلوك الذين كانوا أقرب إلى السنة واتباع السلف، فقد نقل شيخ الإسلام في الاستقامة كثيراً من أقوالهم في ذلك وأنهم يعتبرون موافقة عقيدة الأشعرية منافياً لسلوك طريق الولاية والاستقامة حتى أن عبدالقادر الجيلاني لما سئل «هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل؟. قال: ما كان ولا يكون»[1].

هذا موجز مختصر جداً لحكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل؛ ومعلوم أن مذهب الأشاعرة: رد خبر الآحاد جملة، وأن في الصحيحين أحاديث موضوعة أدخلها الزنادقة. وغير ذلك من الطّوام. وانظر إن شئت ترجمة إمامهم المتأخر الفخر الرازي في الميزان ولسان الميزان.

فالحكم الصحيح في الأشاعرة أنهم من أهل القبلة لا شك في ذلك، أما أنهم من أهل السنة فلا. وسيأتي

---

(١) ص٨١-٨٩ و١٠٥-١٠٩.

تفصيل ذلك قريباً.

وها هنا حقيقة كبرى أثبتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم - كالجويني وابن أبي المعالي والرازي والغزالي وغيرهم - وهي إعلان حيرتهم وتوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السلف، وكتب الأشعرية المتعصّبة مثل طبقات الشافعية أوردت ذلك في تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك؟

إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعن أي شيء رجعوا؟ ولماذا رجعوا؟ وإلى أي عقيدة رجعوا؟

أكثر الأئمة من أهل السنة

رابعاً: دعوى الأشاعرة أن أكثر أئمة المسلمين على مذهبهم دعوى عارية عن الدليل يكذبها الواقع التاريخي، وكتب الأشاعرة نفسها عند تعريف مذهبي السلف والخلف تقول إن مذهب السلف هو مذهب القرون الثلاثة وبعضها يقول إنه مذهب القرون الخمسة[1]؛ فما بقي بعد هذه

(١) ومنها شرح الباجوري - أو البيجوري - على الجوهرة ١: ٨٢ طبعة محمد علي صبح.

القرون؟

وصدقوا فالثابت تاريخيا أن مذهب الأشاعرة لم ينتشر إلا في القرن الخامس إثر انتشار كتب الباقلاني[1].

ولولا ضيق المجال لسردت قائمة للمقارنة أذكر فيها كبار الأشاعرة ومن عاصرهم من كبار أهل السنة والجماعة الذين يفوقون أولئك عدداً وعلماً وفضلاً، وحسبك ما جمعه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية والذهبي في العلو وقبلها اللالكائي.

أما عوام المسلمين فالأصل فيهم أنهم على عقيدة السلف لأنها الفطرة التي يولد عليها الإنسان وينشأ عليها المسلم بلا تلقين ولا تعليم (من حيث الأصل)، فكل من لم يلقنه المتبدعة بدعتهم ويدرسوه كتبهم فليس من حق أي فرقة أن تدعيه إلا أهل السنة والجماعة.

ومن الأدلة على ذلك الإنسان الذي يدخل في الإسلام حديثاً، فهل تستطيع أي فرقة أن تقول أنه معتزلي أو

---

(٢) انظر الاستقامة: ١٠٥ وتبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٤١٠ بتحقيق الكوثري.

أشعري؟ أما نحن فبمجرد إسلامه يصبح واحداً منا.

وإن شئت المثال على عقيدة العوام فاسأل الملايين من المسلمين شرقاً وغرباً هل فيهم من يعتقد أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته كما تقول الأشاعرة.

أم أنهم كلهم مفطورون على أنه تعالى فوق المخلوقات، وهذه الفطرة تظل ثابتة في قلوبهم حتى وإن وجدوا من يلقنهم في أذهانهم تلك المقولة الموروثة عن فلاسفة اليونان[1].

وقس على هذا نظرية الكسب والكلام النفسي ونفى التأثير وأشباهها مما سترى في عقائد الأشاعرة.

---

(١) بل إن متكلمي الأشاعرة الذين ينفون العلو بكل جرأة ويستندون إلى شبهات كثيرة، تجد في خبايا كلامهم إقراراً به دون أن يشعروا، لأن مغالبة الفطرة من أصعب الأمور.
فالرازي مثلا - مع إنكاره الشديد للعلو في (التأسيس والتفسير) قال في التفسير إن الله (خسف بقارون فجعل الأرض فوقه ورفع محمداً ﷺ فجعله قاب قوسين تحته) ١/٢٤٨. ط بيروت.
والرفع يدل على علو الله.

وما يجب التنبه إليه هو التفريق بين متكلمي الأشاعرة كالرازي والآمدي والشهرستاني والبغدادي والإيجي ونحوهم وبين من تأثر بمذهبهم على حسن نية واجتهاد أو متابعة خاطئة أو جهل بعلم الكلام أو لاعتقاده أنه لا تعارض بين ما أخذ منهم وبين النصوص ومن هذا القسم أكثر الأفاضل الذي يحتج بذكرهم الصابوني وغيره وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر - رحمه الله -

ولست أشك أن الموضوع يحتاج لبسط وإيضاح ومع هذا فإنني أقدم للقراء لمحة موجزة عن موقف ابن حجر من الأشاعرة:

من المعلوم أن إمام الأشاعرة المتأخر الذي ضبط المذهب وقعَّد أصوله هو الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، ثم خلفه الآمدي (٦٣١هـ) والآرموي (٦٨٢هـ) فنشرا فكره في الشام ومصر واستوفيا بعض القضايا في المذهب (وفكر هؤلاء الثلاثة هو الذي كان الموضوع الرئيسي في كتاب درء التعارض)، وأعقبهم الأيجي (الذي كان معاصراً لشيخ الإسلام ابن تيمية) فألف «المواقف» الذي هو تقنين وتنظيم لفكر الرازي ومدرسته وهذا الكتاب هو عمدة المذهب قديماً

وحديثاً.

وقد ترجم الحافظ الذهبي - رحمه الله - في الميزان وغيره للرازي والآمدي بما هما أهله، ثم جاء ابن السبكي - ذلك الأشعري المتعصب - فتعقبه وعنف عليه ظلماً. ثم جاء ابن حجر - رحمه الله - فألف لسان الميزان فترجم لهما بطبيعة الحال - ناقلاً كلام ابن السبكي ونقده للذهبي[1] - كما ذكر طرفاً من شنائع الآرموي ضمن ترجمة الرازي.

وإن من يقرأ ترجمتيهما في اللسان لا يمكن أن يقول إن ابن حجر على مذهبهما أبداً. كيف وقد أورد نقولا كثيرة موثقة عن ضلالهما وشنائعهما التي لا يقرها أي مسلم فضلاً عمن هو في علم الحافظ وفضله؟

على أنه قال في آخر ترجمة الرازي: «أوصى بوصية تدل على أنه حسّن اعتقاده».

وهذه العبارة التي قد يفهم منها أنها متعاطفة مع الرازي ضد مهاجميه هي شاهد لما نقول نحن عنه؛ فإن

---

(١) ترجمة الرازي: ٤/ ٤٢٦ والآمدي: ٤/ ١٣٤.

وصية الرازي التي نقلها ابن السبكي نفسه صريحة في رجوعه إلى مذهب السلف.

فبعد هذا نسأل:

أكان ابن حجر يؤيد عقيدة الرازي التي في كتبه أم عقيدته التي في وصيته؟

الإجابة واضحة من عبارته نفسها. هذه واحدة.

والأخرى: أن الحافظ في الفتح قد نقد الأشاعرة باسمهم الصريح وخالفهم فيما هو من خصائص مذهبهم فمثلا خالفهم في الإيمان - وإن كان تقريره لمذهب السلف فيه يحتاج لتحرير - ونقدهم في مسألة المعرفة وأول واجب على المكلف في أول كتابه وآخره[1].

كما أنه نقد شيخهم في التأويل «ابن فورك» في تأويلاته التي نقلها عنه في شرح كتاب التوحيد في الفتح وذم التأويل والمنطق مرجحاً منهج الثلاثة القرون الأولى. كما أنه يخالفهم في عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة[2]

(١) انظر فتح الباري: ١/ ٤٦، ٣/ ٣٥٧-٣٦١، ١٣/ ٣٤٧-٣٥٠.
(٢) انظر فتح الباري: ١/ ٤٦، ٣/ ٣٥٧-٣٦١، ١٣/ ٣٤٧-٣٥٠.

وغير ذلك من الأمور التي لا مجال لتفصيلها هنا.

والذي أراه أن الحافظ - رحمه الله - أقرب شيء إلى عقيدة مفوضة الحنابلة كأبي يعلى ونحوه ممن ذكرهم شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل[1] ووصفهم بمحبة الآثار والتمسك بها لكنهم وافقوا بعض أصول المتكلمين وتابعوهم ظانين صحتها عن حسن نية.

ولو قيل أن الحافظ - رحمه الله - كان متذبذباً في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب كما يدل عليه شرحه لكتاب التوحيد. والله أعلم.

وقد كان من الحنابلة من ذهب إلى أبعد من هذا كابن الجوزي وابن عقيل وابن الزاغوني. ومع ذلك فهؤلاء كانوا أعداء ألداء للأشاعرة، ولا يجوز بحال أن يعتبروا أشاعرة فما بالك بأولئك.

والظاهر أن سبب هذا الاشتباه في نسبة بعض العلماء للأشاعرة أو أهل السنة والجماعة هو: أن الأشاعرة فرقة كلامية انشقت عن أصلها «المعتزلة» فوافقت السلف في

(١) المصدر السابق: ١٣/ ٢٥٣، ٢٥٩، ٤٠٧ وغيرها كثير.

بعض القضايا وتأثرت بمنهج الوحي، في حين أن بعض من هم على مذهب أهل السنة والجماعة في الأصل تأثروا بسبب من الأسباب بأهل الكلام في بعض القضايا وخالفوا فيها مذهب السلف.

فإذا نظر الناظر إلى المواضع التي يتفق فيها هؤلاء وهؤلاءظن أن الطائفتين على مذهب واحد. فهذا التداخل بينهما هو مصدر اللبس.

وكثيرا ما تجد في كتب الجرح والتعديل - ومنها لسان الميزان للحافظ ابن حجر - قولهم عن الرجل أنه وافق المعتزلة في أشياء من مصنفاته أو وافق الخوارج في بعض أقوالهم، وهكذا، ومع هذا لا يعتبرونه معتزلياً أو خارجياً. وهذا المنهج إذا طبقناه على الحافظ وعلى النووي وأمثالهما لم يصح اعتبارهم أشاعرة وإنما يقال وافقوا الأشاعرة في أشياء، مع ضرورة بيان هذه الأشياء واستدراكها عليهم حتى يمكن الاستفادة من كتبهم بلا توجس في موضوعات العقيدة[1].

(١) وقد رأينا في واقعنا المعاصر علماء فضلاء وافقوا الاشتراكيين أو الديمقراطيين أو القوميين في أشياء للأسباب نفسها ولم يعدهم أحد اشتراكيين أو قوميين.

منهاج الفكر غير منهاج الوحي

خامساً: قال فضيلة الشيخ الفوزان عن الأشاعرة: «نعم هم من أهل السنة والجماعة في بقية أبواب الإيمان والعقيدة وليسوا منهم في باب الصفات».

وهذا سبق قلم من فضيلته، ومثل هذه الدعوى هي التي يهش لها الأشاعرة المعاصرون ويروجونها، لأنه إذا كان الفارق هو الصفات فقط قالوا إن الخلاف فيها أصله الاجتهاد والكل متفقون على التنزيه فكأنه لا خلاف إذن.. وربما قالوا نحن مستعدون أن نثبت لله يداً وعيناً وسائر الصفات في سبيل توحيد الصف ووحدة الكلمة!!!

وليكن معلوماً أن ابتداء أمر الأشاعرة أنهم توسلوا إلى أهل السنة أن يكفوا عن هجرهم وتبديعهم وتضليلهم وقالوا: نحن معكم ندافع عن الدين وننازل الملحدين[1]. فاغتر بهذا بعض علماء أهل السنة وسكتوا عنهم فتمكن الأشاعرة في الأمة، ثم في النهاية استطالوا على اولئك واستأثروا بهذا الاسم دون أهله، وأصبحوا هم يضللون

(١) انظر سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٩٠، مقابلة الأشعري لإمام السنة في عصره «البربهاري» وانظر ترجمته في طبقات الحنابلة.

أهل السنة ويضطهدونهم ويلقبونهم بأشنع الألقاب. فحتى لا تتكرر هذه المشكلة واحقاقاً للحق رأيت من واجبي أن أسهم بتفصيل مذهب الأشاعرة في كل أبواب العقيدة ليتضح أنهم على منهج فكري مستقل في كل الأبواب والأصول، ويختلفون مع أهل السنة والجماعة من أول مصدر التلقي حتى آخر السمعيات ما عدا قضية واحدة فقط، وهي: موقف الطائفتين من الصحابة والإمامة.

الأصول المنهجية للأشاعرة

وإليك هذه الأصول المنهجية في مذهبهم موجزة وميسرة ما أمكن - عدا أقوالهم في الصفات وعدا الفرعيات التي لا تدخل تحت حصر - مع التنبيه مقدماً إلى ما بينها من تناقض لا يخفى على القارىء الفطن.

الأول: مصدر التلقي:

(أ) مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل. وقد صرح الجويني والرازي والبغدادي والغزالي والآمدي والإيجي وابن فورك والسنوسي وشراح الجوهرة وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض، بل إن من المعاصرين منهم، ومن هؤلاء السابقين من صرح بأن الأخذ بظواهر

الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر، وبعضهم خففها فقال هو أصل الضلالة نعوذ بالله من الكفر والضلال.

ولضرورة الاختصار أكتفي بمثالين مع الإحالة إلى ما في الحاشية لمن أراد المزيد:

أولهما: وضع الرازي في أساس التقديس القانون الكلي للمذهب في ذلك فقال:

«الفصل الثاني والثلاثون في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فكيف يكون الحال فيها؟

اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

(١) إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل، فيلزم تصديق النقيضين وهو محال.

(٢) وإما أن [يكذب مقتضى العقل والنقل]، فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال.

(٣) وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر

النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على محمد ﷺ.

ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل منهما غير مقبول القول. ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة.

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً وأنه باطل.

(٤) ولما بطلت الأقسام الثلاثة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية؛ بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال أنها غير صحيحة[1]، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها.

---

(١) يلاحظ أن الدلائل النقلية تشمل نصوص الكتاب والسنة معاً فكيف يقال أنها غير صحيحة دون تفريق بينهما، مع أن مجرد إطلاقها على السنة وحدها في غاية الخطورة.

ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع[1] بذكر تلك التأويلات على التفصيل. وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى. فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات وبالله التوفيق» اهـ.

ثانيهما: يقول السنوسي (ت٨٨٥) في شرح الكبرى: «وأما من زعم أن الطريق إلى معرفة الحق هو الكتاب والسنة ويحرم ما سواهما فالرد عليه أن حجتهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي، وأيضاً فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة وابتدع».

ويقول: «أصول الكفر ستة» ذكر خمسة ثم قال: «سادساً: التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية».

(ب) صرح متكلموهم ومنهم من سبق في فقرة «أ» أن نصوص الكتاب والسنة ظنية الدلالة ولا تفيد اليقين إلا إذا

---

(١) هل وصلت قيمة نصوص الوحي إلى حد أن الاشتغال بتأويلها الذي هو تحريف لها يعتبر تبرعاً وإحساناً؟!

سلمت من عشر عوارض منها: الإضمار والتخصيص والنقل والاشتراك والمجاز.. الخ. وسلمت بعد هذا من المعارض النقلي، بل قالوا: من احتمال المعارض العقلي!!

(ج) موقفهم من السنة خاصة: أنه لا يثبت بها عقيدة. بل المتواتر منها يجب تأويلها، وآحادها لا يجب الاشتغال بها حتى على سبيل التأويل، حتى إن إمامهم الرازي قطع بأن رواية الصحابة كلهم مظنونة بالنسبة لعدالتهم وحفظهم سواء، وأنّ في الصحيحين أحاديث وضعها الزنادقة.. إلى آخر مالا استجيز نقله لغير المختصين، وهو في كتابه أساس التقديس والأربعين.

(د) تقرأ في كتب عقيدتهم قديمها وحديثها المائة صفحة أو أكثر فلا تجد فيها آية ولا حديثاً لكنك قد تجد في كل فقرة: «قال الحكماء»، أو: «قال المعلم الأول»، أو: «قالت الفلاسفة» ونحوها..

(هـ) مذهب طائفة منهم وهم صوفيتهم كالغزالي والحامي - في مصدر التلقي هو تقديم الكشف والذوق على النص، وتأويل النص ليوافقه، وقد يصححون بعض الأحاديث ويضعفونها حسب هذا الذوق كحديث إسلام

أبوي النبي ﷺ ودخولهما الجنة بزعمهم. ويسمون هذا «العلم اللدني» جرياً على قاعدة الصوفية «حدثني قلبي عن ربي»[1].

الثاني: إثبات وجود الله:

ومعلوم أن مذهب السلف هو: أن وجوده تعالى أمر فطري معلوم بالضرورة والأدلة عليه في الكون والنفس والآثار والآفاق والوحي أجل من الحصر، ففي كل شيء له آية تدل على وجوده تبارك وتعالى.

أما الأشاعرة فعندهم دليل يتيم هو: دليل «الحدوث

---

(١) انظر عن مصدر التلقي عندهم: درء تعارض العقل والنقل فهو كله رد عليهم وقد استفتحه بذكر قانونهم الكلي في التعارض، أساس التقديس للرازي: ١٦٨-١٧٣، الشامل للجويني: ٥٦١، الارشاد له: ٣٥٩-٣٦٠، شرح الكبرى للسنوسي: ٥٠٢، المواقف للإيجي: ٣٩-٤٠، مختصر الصواعق ٣٣، ٢٥٨، مشكل الحديث لابن فورك: في مقدمته وخاتمته، وانظر: أصول الدين للبغدادي: ١٢، كبرى اليقينيات: محمد سعيد رمضان البوطي الإهداء، ٣٢-٣٣، الرسالة اللدنية للغزالي: ١/ ١١٤-١١٨ من مجموعة القصور العوالي.

والقدم» وهو الاستدلال على وجود الله بأن الكون حادث وكل حادث فلا بد له من محدث قديم، وأخص صفات هذا القديم مخالفته للحوادث وعدم حلولها فيه، ومن مخالفته للحوادث إثبات أنه ليس جوهراً ولا عرضاً ولا جسماً ولا في جهة ولا في مكان.. الخ. ثم أطالوا جدا في تقرير هذه القضايا. هذا وقد رتبوا عليه من الأصول الفاسدة ما لا يدخل تحت العد مثل إنكارهم لكثير من الصفات كالرضا والغضب والاستواء بشبهة نفي حلول الحوادث في القديم ونفي الجوهرية والعرضية والجهة والجسمية... إلى آخر المصطلحات البدعية التي جعلوا نفيها أصولاً وأنفقوا الأعمار والمداد في شرحها ونفيها. ولو أنهم قالوا الكون مخلوق وكل مخلوق لا بد له من خالق لكان أيسر وأخصر مع أنه ليس الدليل الوحيد. ولكنهم تعمدوا موافقة الفلاسفة حتى في ألفاظهم[1].

(١) انظر الأبواب الأولى من أي كتاب في عقيدتهم، ومجموع الفتاوى: ٢/٧-٢٣، وأول شرح الأصبهانية. ويلاحظ أن تعمدهم استخدام كلمة (حادث) سببه أنهم لو قالوا: (مخلوق) لألزمهم الفلاسفة بأن هذا هو موضع النزاع ولا =

الثالث: التوحيد:

التوحيد عند أهل السنة والجماعة معروف بأقسامه الثلاثة، وهو عندهم أول واجب على المكلف. أما الأشاعرة قدماؤهم ومعاصروهم فالتوحيد عندهم هو نفي التثنية أو التعدد، ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة أي حسب تعبيرهم «نفي الكمية المتصلة والكمية المنفصلة». ومن هذا المعنى فسروا الإله بأنه الخالق أو القادر على الاختراع وأنكروا بعض الصفات كالوجه واليد والعين لأنها تدل على التركيب والأجزاء عندهم.

أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر له في كتب عقيدتهم إطلاقاً، ولا أدري أين يضعونه أفي كتب الفروع؟ فليس فيها، أم يتركونه بالمرة فهذا الذي أجزم به.

أما أول واجب عند الأشاعرة فهو النظر أو القصد إلى النظر أو أول جزء من النظر أو.. إلى آخر فلسفتهم

= يستدل بالدعوى على نفسها في نظرهم، ومع هذا فالفلاسفة يقولون الكون قديم ولا نسلم أنه حادث، فالأشاعرة كما قال شيخ الإسلام (لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا).

المختلف فيها. وعندهم أن الإنسان إذا بلغ سن التكليف وجب عليه النظر ثم الإيمان واختلفوا فيمن مات قبل النظر أو في أثنائه؛ أيحكم له بالإسلام أم بالكفر؟!

وينكر الأشاعرة المعرفة الفطرية، ويقولون إن من آمن بالله بغير طريق النظر فإنما هو مقلد. ورجح بعضهم كفره واكتفى بعضهم بتعصيته، وهذا ممّا خالفهم فيه الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ونقل أقوالاً كثيرة في الرد عليهم وأنّ لازم قولهم تكفير العوام بل تكفير الصدر الأول[1].

الرابع: الإيمان:

الأشاعرة في الإيمان مرجئة جهمية أجمعت كتبهم

---

(١) عن هذه الفقرة انظر: نهاية الأقدام للشهرستاني: ٩٠، شرح الكبرى: ٣٠٤، غاية المرام للآمدي: ١٤٩، كبرى اليقينيات: ٩١-٩٣، الله جل جلاله: سعيد حوى: ١٣١، أركان الإيمان لوهبي غاوجي: ٣٠. وبخصوص أول واجب والمعرفة الفطرية انظر: درء تعارض العقل والنقل ج٧ و٨ و٩ كلها. الإنصاف للباقلاني: ٢٢، الإرشاد: ٣، المواقف: ٣٢-٣٣، الشامل: ١٢٠، أصول الدين للبغدادي: ٢٥٤-٢٥٥، فتح الباري ٣/٣٥٧، ٣٦١، ١٣/٣٤٧-٣٥٨.

قاطبة على أن الإيمان هو التصديق القلبي، واختلفوا في النطق بالشهادتين أيكفي عنه تصديق القلب أم لا بد منه، قال صاحب الجوهرة:

وفسر الإيمان بالتصديق النطق فيه الخلف بالتحقيق

وقد رجح الشيخ حسن أيوب من المعاصرين أن المصدق بقلبه ناج عند الله وإن لم ينطق بهما، ومال إليه البوطي. فعلى كلامهم لا داعي لحرص النبي ﷺ أن يقول عمه أبو طالب لا إله إلا الله لأنه لا شك في تصديقه له بقلبه، وهو ومَنْ شابهه - على مذهبهم - من أهل الجنة!!

هذا وقد أولوا كل آية أو حديث ورد في زيادة الإيمان ونقصانه أو وصف بعض شعبه بأنها إيمان أو من الإيمان[1].

ولهذا أطال شيخ الإسلام - رحمه الله - الرد عليهم بأسمائهم كالأشعري والباقلاني والجويني وشراح كتبهم

---

(١) انظر الإنصاف: ٥٥، الإرشاد: ٣٩٧، غاية المرام: ٣١١، المواقف: ٣٨٤، الإيمان لشيخ الإسلام: أكثره رد عليهم فلا حاجة لتحديد الصفحات، تبسيط العقائد الإسلامية لحسن أيوب: ٢٩-٣٣ كبرى اليقينيات للبوطي: ١٩٦.

وقرر أنهم على مذهب جهم بعينه. وفي رسالتي فصل طويل عن هذه القضية فلا أطيل به هنا.

الخامس: القرآن:

وقد أفردت موضوعه لأهميته القصوى، وهو نموذج بارز للمنهج الأشعري القائم على التلفيق الذي يسميه الأشاعرة المعاصرون «التوفيقية»؛ حيث انتهج التوسط بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة في كثير من الأصول فتناقض واضطرب.

فمذهب أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى - عليه السلام - ويسمعه الخلائق يوم القيامة.

ومذهب المعتزلة أنه مخلوق.

أما مذهب الأشاعرة فمن منطلق التوفيقية - التي لم يحالفها التوفيق - فرَّقوا بين المعنى واللفظ. فالكلام الذي يثبتونه لله تعالى هو معنى أزلي أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بالخبر ولا الإنشاء.

واستدلوا بالبيت المنسوب للأخطل النصراني:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا

أما الكتب المنزلة ذات الترتيب والنظم والحروف - ومنها القرآن - فليست هي كلام الله على الحقيقة بل هي: «عبارة عن كلام الله النفسي، والكلام النفسي شيء واحد في ذاته لكن إذا جاء التعبير عنه بالعبرانية فهو توراة وإن جاء بالسريانية فهو إنجيل وإن جاء بالعربية فهو قرآن، فهذه الكتب كلها مخلوقة ووصفها بأنها كلام الله مجاز لأنها تعبير عنه».

واختلفوا في القرآن خاصة فقال بعضهم: «إن الله خلقه أولاً في اللوح المحفوظ ثم أنزله في صحائف إلى سماء الدنيا» فكان جبريل يقرأ هذا الكلام المخلوق ويبلغه لمحمد ﷺ. وقال آخرون: إن الله أفهم جبريل كلامه النفسي وأفهمه جبريل لمحمد ﷺ فالنزول نزول إعلام وإفهام لا نزول حركة وانتقال (لأنهم ينكرون علو الله) ثم اختلفوا في الذي عبر عن الكلام النفسي بهذا اللفظ والنظم العربي من هو؟ فقال بعضهم: هو جبريل، وقال بعضهم: بل هو

محمد ﷺ!!

واستدلوا بمثل قوله تعالى: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ في سورتي الحاقة والتكوير حيث أضافه في الأولى إلى محمد ﷺ وفي الأخرى إلى جبريل؛ بأن اللفظ لأحد الرسولين «جبريل أو محمد» وقد صرح الباقلاني بالأول وتابعه الجويني.

قال شيخ الإسلام: «وفي إضافته تعالى إلى هذا الرسول تارة وإلى هذا تارة دليل على أنه إضافة بلاغ وأداء لا إضافة إحداث لشيء منه وإنشاء كما يقول بعض المبتدعة الأشعرية من أن حروفه ابتداء جبريل أو محمد مضاهاة منهم في نصف قولهم لمن قال أنه قول البشر من مشركي العرب»[1].

وعلى القول أن القرآن الذي نقرؤه في المصاحف مخلوق سار الأشاعرة المعاصرون وصرحوا به، فكشفوا بذلك ما أراد شارح الجوهرة أن يستره حين قال: «يمتنع أن يقال إن القرآن مخلوق إلا في مقام التعليم»[2].

---

(١) مجموع الفتاوي، لابن تيمية.

(٢) انظر: الإنصاف: ٩٦-٩٧ وما بعدها، الإرشاد: =

السادس: القدر:

أراد الأشاعرة هنا أن يوفّقوا بين الجبرية والقدرية فجاؤوا بنظرية الكسب وهي في مآلها جبرية خالصة لأنها تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير. أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلاً عن إفهامها لغيرهم.

ولهذا قال الرازي الذي عجز هو الآخر عن فهمها: «إن الإنسان مجبور في صورة مختار».

أما البغدادي فأراد أن يوضحها فذكر مثلاً لأحد أصحابه في تفسيرها شبَّه فيه اقتران قدرة الله بقدرة العبد مع نسبة الكسب إلى العبد «بالحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل ويقدر آخر على حمله منفردا به فإذا اجتمعا جميعاً على حمله كان حصول الحمل بأقواهما، ولا خرج أضعفهما بذلك عن كونه حاملاً»!!

وعلى مثل هذا المثال الفاسد يعتمد الجبرية، وبه يتجرأ

=١٢٨-١٣٧، أصول الدين: ١٠٧، المواقف: ٢٩٣، شرح الباجوري على الجوهرة: ٦٤-٦٦، ٨٤. متن الدردير: ٢٥.

القدريّة المنكرون، لأنه لو أن الأقوى من الرجلين عذَّب الضعيف وعاقبه على حمل الحجر فإنه يكون ظالماً باتفاق العقلاء، لأن الضعيف لا دور له في الحمل، وهذه المشاركة الصورية لا تجعله مسؤولا عن حمل الحجر.

والإرادة عند الأشاعرة معناها: «المحبة والرضا» وأوَّلوا قوله تعالى: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ بأنه لا يرضاه لعباده المؤمنين! فبقي السؤال وارداً عليهم: وهل رضيه للكفار أم فعلوه وهو لم يرده؟

وفعلوا بسائر الآيات مثل ذلك.

ومن هذا القبيل كلامهم في الاستطاعة، والحاصل أنهم في هذا الباب خرجوا عن المنقول والمعقول ولم يعربوا عن مذهبهم فضلاً عن البرهنة عليه!![1].

السابع: السببية وأفعال المخلوقات:

ينكر الأشاعرة الربط العادي بإطلاق، وأن يكون شيء

---

(١) الإنصاف: ٤٥ - ٤٦، بهوامش الكوثري، الإرشاد: ١٨٧-٢٠٣، أصول الدين: ١٢٣، نهاية الإقدام: ٧٧، المواقف: ٣١١، شفاء العليل ٢٥٩-٢٦١ وغيرها.

يؤثر في شيء، وأنكروا كل «باء سببية» في القرآن، وكفّروا وبدّعوا من خالفهم. ومأخذهم فيها هو مأخذهم في القدر، فمثلاً عندهم: من قال أن النار تحرق بطبعها أو هي علة الإحراق فهو كافر مشرك لأنه لا فاعل عندهم إلا الله مطلقاً حتى أن أحد نحاة الأندلس من دولة الموحدين التومرتية الأشعرية هدم «نظرية العامل» عند النحاة مدّعيا أن الفاعل هو الله!!.

قالوا: إن الأسباب علاقات لا موجبات حتى أنهم يقولون: الرجل إذا كسر الزجاجة ما انكسرت بكسره وإنما انكسرت عند كسره، والنار إذا أحرقت ما تحرق ما احترق بسببها وإنما احترق عندها لا بها، والإنسان إذا أكل حتى شبع ما شبع بالأكل وإنما شبع عند الأكل.

وعندهم أنّ من قال أن النار تحرق بقوة أودعها الله فيها فهو مبتدع ضال، قالوا أن فاعل الإحراق هو الله ولكن فعله يقع مقترنا بشيء ظاهري مخلوق، فلا ارتباط عندهم بين سبب ومسبب أصلاً وإنما المسألة اقتران كاقتران الزميلين من الأصدقاء في ذهابهما وإيابهما.

ومن متونهم في العقيدة:

والفعل في التأثير ليس إلا للواحد القهار جل وعلا
ومن يقل بالطبع أو بالعلة فذاك كفر عند أهل المله
ومن يقل بالقوة المودعة فذاك بدعي فلا تلتفت

والغريب أن هذا هو مذهب ما يسمى المدرسة الوضعية من المفكرين الغربيين المحدثين ومن وافقهم من ملاحدة العرب، وما ذاك إلا لأن الأشاعرة والوضعيين كلاهما ناقل عن الفكر الفلسفي الإغريقي[1].

الثامن: الحكمة الغائبة:

ينفي الأشاعرة قطعاً أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى علة مشتملة على حكمة تقتضي إيجاد الفعل أو عدمه، وهذا نص كلامهم تقريباً. وهو رد فعل لقول

(١) المصادر السابقة في القدر، وشرح الكبرى: ١٨٤، شرح أم البراهين: ١١، ٨٠-٨١، منظومة الدردير: ٢٤٠.
وقد أفردنا السّببية وأفعال المخلوقات عن القدر لأنهم يفردونها وقد يقدمونها باعتبارها من قضايا الكفر والإيمان!!
وعن المدرسة الوضعية انظر «المنطق الوضعي» زكي نجيب محمود فهو أحدهم.

المعتزلة بالوجوب على الله، حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل في القرآن وقالوا أن كونه يفعل شيئاً لعلة ينافي كونه مختاراً مريداً. وهذا الأصل تسميه بعض كتبهم «نفي الغرض عن الله» ويعتبرونه من لوازم التنزيه، وجعلوا أفعاله تعالى كلها راجعة إلى محض المشيئة ولا تعليق لصفة أخرى - كالحكمة مثلا - بها، ورتبوا على هذا أصولاً فاسدة كقولهم بجواز أن يخلِّد الله في النار أخلص أوليائه ويخلِّد في الجنة أفجر الكفار، وجواز التكليف بما لا يطاق ونحوها.

وسبب هذا التأصيل الباطل عدم فهمهم ألا تعارض بين المشيئة والحكمة أو المشيئة والرحمة. ولهذا لم يثبت الأشاعرة الحكمة مع الصفات السبع واكتفوا بإثبات الإرادة مع أن الحكمة تقتضي الإرادة والعلم وزيادة؛ حتى أن من المعاصرين من أضافها مثل سعيد حوى[1].

---

(١) انظر المواقف: ٢٣١، شرح الكبرى: ٣٢٢، ٤٢٣، شرح أم البراهين: ٣٦، النبوات ١٦٣-٢٣٠، مجموع الفتاوي: ١٦/ ٢٩٩. وقد أطال ابن القيم في رد شبه الأشاعرة في شفاء العليل: انظر مثلاً من ٣٩١ إلى ٥٢١، حيث رد عليهم من =

التاسع: النبوات:

يختلف مذهب الأشاعرة عن مذهب أهل السنة والجماعة في النبوات اختلافاً بعيدا، فهم يقررون أن إرسال الرسل راجع للمشيئة المحضة - كما في الفقرة السابقة - ثم يقررون أنه لا دليل على صدق النبي إلا المعجزة، ثم يقررون أن أفعال السحرة والكهان من جنس المعجزة لكنها لا تكون مقرونة بادعاء النبوة والتحدي، قالوا: ولو ادعى الساحر أو الكاهن النبوة لسلبه الله معرفة السحر رأساً وإلا كان هذا إضلالاً من الله وهو يمتنع عنه الإضلال... إلى آخر ما يقررونه مما يخالف المنقول والمعقول. ولضعف مذهبهم في النبوات مع كونها من أخطر أبواب العقيدة إذ كل أمورها متوقفة على ثبوت النبوة أغروا أعداء الإسلام بالنيل منه واستطال عليهم الفلاسفة والملاحدة.

والصوفية منهم كالغزالي يفسِّرون الوحي تفسيراً قرمطياً فيقولون: هو انتقاش العلم الفائض من العقل الكلي في

= ٣٦ وجهاً، ومنهاج السنة: ١/١٢٨ الطبعة القديمة، الله جل جلاله: ٩٠، وقد ذكر الحكمة ضمن الظواهر ولم يذكرها ضمن الصفات.

العقل الجزئي[1].

أما في موضوع العصمة فينكرون صدور الذنب عن الأنبياء ويؤوّلون الآيات والأحاديث الكثيرة تأويلاً متعسفاً متكلفاً كالحال في تأويل الصفات[2].

العاشر: التحسين والتقبيح:

ينكر الأشاعرة أن يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالحسن والقبح ويقولون مرد ذلك إلى الشرع وحده، وهذا رد فعل مغال لقول البراهمة والمعتزلة أن العقل يوجب حسن الحسن وقبح القبيح. وهو مع منافاته للنصوص مكابرة للعقول، ومما يترتب عليه من الأصول الفاسدة: قولهم أن الشرع قد يأتي بما هو قبيح في

---

(١) انظر الارشاد: ٣٠٦، ٣٥٦، نهاية الإقدام: ٤٦١، أصول الدين: ١٧٦، المواقف: ٣٥٩-٣٦١، غاية المرام: ٣١٨، الرسالة اللدنية: ١: ١١٤ - ١١٨ (من مجموعة القصور العوالي).

(٢) نهاية الإقدام: ٣٧٠، شرح الكبرى: ٤٢٩، غاية المرام: ٢٣٤، المواقف: ٣٢٣، مجموع الفتاوى: ٨/ ٤٣٢-٤٣٦، التسعينية: ٢٤٧.

العقل ومثَّلوا لذلك بذبح الحيوان فإنه إيلام له بلا ذنب وهو قبيح في العقل ومع ذلك أباحه الشرع، وهذا في الحقيقة قول البراهمة الذين يحرِّمون أكل الحيوان فلما عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام. كما أن من أسباب ذلك مناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه[1].

الحادي عشر: التأويل:

ومعناه المبتدع: صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقرينة. فهو بهذا المعنى تحريف للكلِم عن مواضعه كما قرر ذلك شيخ الإسلام.

وهو أصل منهجي من أصول الأشاعرة، وليس هو خاصاً بمبحث الصفات بل يشمل أكثر نصوص الإيمان، خاصة ما يتعلق بإثبات زيادته ونقصانه وتسمية بعض شعبه إيماناً ونحوها وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء - خصوصاً موضع العصمة - وبعض الأوامر

(١) المصادر السابقة.

التكليفية.

وضرورته لمنهج عقيدتهم أصلها أنه لما تعارضت عندهم الأصول العقلية التي قرروها - بعيدا عن الشرع - مع النصوص الشرعية وقعوا في مأزق رد الكل أو أخذ الكل فوجدوا في التأويل مهرباً عقلياً من التعارض الذي اختلقته أوهامهم، ولهذا قالوا اننا مضطرون للتأويل وإلا أوقعنا القرآن في التناقض، وأن الخلف لم يؤولوا عن هوى ومكابرة وإنما عن حاجة واضطرار؟ فأي تناقض في كتاب الله يا مسلمون نضطرّ معه إلى رد بعضه أو الاعتراف للأعداء بتناقضه؟

وقد اعترف الصابوني بأن في مذهب الأشاعرة «تأويلات غريبة»؛ فما المعيار الذي عرف به الغريب من غير الغريب.

هنا لا بد من زيادة التأكيد على أن مذهب السلف لا تأويل فيه لنص من النصوص الشرعية إطلاقاً ولا يوجد نص واحد - لا في الصفات ولا غيرها - اضطر السلف إلى تأويله ولله الحمد، وكل الآيات والأحاديث التي ذكرها الصابوني وغيره تحمل في نفسها ما يدل على المعنى

الصحيح الذي فهمه السلف منها والذي يدل على تنزيه الله تعالى دون أدنى حاجة إلى التأويل.

أما التأويل في كلام السلف فله معنيان:

(١) التفسير كما تجد في تفسير الطبري ونحوه: «القول في تأويل هذه الآية» أي تفسيرها.

(٢) الحقيقة التي يصير إليها الشيء كما في قوله تعالى: ﴿هذا تأويل رؤياي من قبل﴾ أي تحقيقها. وقوله: ﴿يوم يأتي تأويله﴾. أي تحقيقه ووقوعه.

أما التأوُّل فله مفهوم آخر: راجع الحاشية ص٥٤.

وإن تعجب فاعجب لهذه اللفظة النابية التي يستعملها الأشاعرة مع النصوص وهي أنها «تُوهم» التشبيه ولهذا وجب تأويلها؛ فهل في كتاب الله إيهام أم أن العقول الكاسدة تتوهم والعقيدة ليست مجال توهم؟

فالعيب ليس في ظاهر النصوص - عياذا بالله - ولكنه في الأفهام - بل الأوهام السقيمة. أما دعوى أن الإمام أحمد استثنى ثلاثة أحاديث وقال لا بد من تأويلها فهي فرية عليه افتراها الغزالي في (الإحياء وفيصل التفرقة)

ونفاها شيخ الإسلام سنداً ومتناً.

وحسب الأشاعرة في باب التأويل ما فتحوه على الإسلام من شرور بسببه؛ فإنهم لما أولوا ما أولوا تبعتهم الباطنية واحتجت عليهم في تأويل الحلال والحرام والصلاة والصوم والحج والحشر والحساب، وما من حجة يحتج بها الأشاعرة عليهم في الأحكام والآخرة إلا احتج الباطنية عليهم بمثلها أو أقوى منها من واقع تأويلهم للصفات. وإلا فلماذا يكون تأويل الأشاعرة لعلو الله - الذي تقطع به العقول والفطر والشرائع - تنزيهاً وتوحيداً وتأويل الباطنية للبعث والحشر كفراً وردةً[1]؟

---

(١) عن التأويل جملة انظر كتاب ابن فورك كاملاً، والإنصاف: ٥٦، ١٦٥، وغيرها، والإرشاد: فصل كامل له، أساس التقديس: فصل كامل أيضاً. وعن الثلاثة الأحاديث انظر: إحياء علوم الدين طبعة الشعب: ١/ ١٧٩، والرد في مجموع الفتاوي ٥/ ٣٩٨ وانظر كذلك ٦/ ٣٩٧، ٥٨٠ تنبيه حول التأويل: التأوُّل الذي يذكره الفقهاء في باب البغاة وقد يرد في بعض كتب العقيدة لا سيما في موضوع التكفير والاستحلال هو غير التأويل المذكور هنا وإن كانت أكثر الكتب تسميه تأويلاً وهو في الحقيقة تأوُّل لأن الفعل الماضي منه «تأول». =

أليس كل منهما رادّاً لظواهر النصوص؟ مع أن نصوص العلو أكثر وأشهر من نصوص الحشر الجسماني. ولماذا يكفر الأشاعرة الباطنية ثم يشاركونهم في أصل من أعظم أصولهم؟

= فالتأول هو: وضع الدليل في غير موضعه باجتهاد أو شبه تنشأ من عدم فهم دلالة النص. وقد يكون المتأول مجتهدا مخطئا فيعذر، وقد يكون متعسفاً متوهماً فلا يعذر. وعلى كل حال يجب الكشف عن حاله وتصحيح فهمه قبل الحكم عليه ولهذا كان من مذهب السلف عدم تكفير المتأول حتى تقام عليه الحجة مثلما حصل مع بعض الصحابة الذين شربوا الخمر في عهد عمر متأولين قوله تعالى: ﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا﴾ الآية. ومثل هذا مَنْ أوّل بعض الصفات عن حسن نية متأولاً قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾، فهو مؤول متأول ولا يكفر، ولهذا لم يطلق السلف تكفير المخالفين في الصفات أو غيرها لأن بعضهم أو كثير منهم متأولون، أما الباطنية فلا شك في كفرهم لأن تأويلهم ليس له أي شبه بل أرادوا هدم الإسلام عمداً بدليل أنهم لم يكتفوا بتأويل الأمور الاعتقادية بل أولوا الأحكام العملية كالصلاة والصوم والحج. الخ.

الثاني عشر: السمعيات:

يقسم الأشاعرة أصول العقيدة بحسب مصدر التلقي إلى ثلاثة أقسام:

(١) قسم مصدره العقل وحده، وهو معظم الأبواب ومنه باب الصفات، ولهذا يسمون الصفات السبع «عقلية». وهذا القسم هو «ما يحكم العقل بوجوبه» دون توقف على الوحي عندهم.

(٢) قسم مصدره العقل والنقل معاً كالرؤية - على خلاف بينهم فيها -، وهذا القسم هو «ما يحكم العقل بجوازه استقلالاً أو بمعاضدة الوحي.

(٣) قسم مصدره النقل وحده، وهو السمعيات أي المغيبات من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان. وهو عندهم: ما لا يحكم العقل باستحالته لكن لو لم يرد به الوحي لم يستطع العقل إدراكه منفرداً. ويدخلون فيه التحسين والتقبيح والتحليل والتحريم.

والحاصل أنهم في صفات الله جعلوا العقل حاكماً، وفي إثبات الآخرة جعلوا العقل عاطلاً، وفي الرؤية جعلوه

مساوياً. فهذه الأمور الغيبية نتفق معهم على إثباتها لكننا نخالفهم في المأخذ والمصدر، فهم يقولون عند ذكر أي أمر منها نؤمن به لأن العقل لا يحكم باستحالته ولأن الشرع جاء به ويكررون ذلك دائماً. أما في مذهب أهل السنة والجماعة فلا منافاة بين العقل والنقل أصلاً، ولا تضخيم للعقل في جانب وإهدار في جانب، وليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبداً كما أنه ليس هناك أصلٌ منها لا يستطيع العقل إثباته أبداً.

فالإيمان بالآخرة وهو أصل كل السمعيات ليس هو - في مذهب أهل السنة والجماعة - سمعياً فقط، بل أن الأدلة عليه من القرآن هي في نفسها عقلية كما أن الفطر السليمة تشهد به، فهو حقيقة مركوزة في أذهان البشر ما لم يحرفهم عنها حارف. لكن لو أن العقل حكم باستحالة شيء من تفصيلاته - فرضاً وجدلاً - فحكمه مردود، وليس إيماننا به متوقفاً على حكم العقل. وغاية الأمر أن العقل قد يعجز عن تصوره، أما أن يحكم باستحالته فغير وارد ولله الحمد[1].

(١) انظر الإرشاد: ٣٥٨، ٣٤٠، الإنصاف: ٥٥، المواقف، =

الثالث عشر: التكفير:

التكفير عند أهل السنة والجماعة حق لله تعالى، لا يطلق إلا على من يستحقه شرعاً، ولا يُتردد في إطلاقه على من ثبت كفره بشروطه الشرعية.

أما الأشاعرة فهم مضطربون اضطراباً كبيراً؛ فتارة يقولون: نحن لا نكفر أحداً، وتارة يقولون: نحن لا نكفر إلا من كفَّرَنا، وتارة يكفرون بأمور لا تستوجب أكثر من التفسيق أو التبديع، وتارة يكفرون بأمور لا توجب مجرد التفسيق، وتارة يكفرون بأمور هي نفسها شرعية ويجب على كل مسلم أن يعتقدها.

فأما قولهم لا نكفر أحداً فباطل قطعاً إذ في المنتسبين إلى الإسلام فضلاً عن غيرهم كفار لا شك في كفرهم، وأما قولهم لا نكفر إلا من كَفَّرَنا فباطل كذلك إذ ليس تكفير أحد لنا بمسوغ أن نكفره إلا إذا كان يستحق ذلك شرعاً.

وأما تكفير من لا يستحق سوى التبديع فمثل

=شرح الأصفهانية: ٤٩، النبوات: ٤٨، وانظر الجزء الثاني من مجموع الفتاوي ٧-٢٧.

تصريحهم في أغلب كتبهم بتكفير من قال إن الله جسم لا كالأجسام، وهذا ليس بكافر بل هو ضال مبتدع لأنه أتى بلفظ لم يرد به الشرع، والأشاعرة تستعمل ما هو مثله وشر منه. وأما تكفير من لا يستحق حتى مجرد الفسق أو المعصية فكما مر في الأصل السابع من تكفيرهم من قال أن النار علة الإحراق والطعام علة الشبع.

وأما التكفير بما هو حق في نفسه يجب اعتقاده فنحو تكفيرهم من يثبت علو الله ومن لم يؤمن بالله على طريقة أهل الكلام، وكقولهم أن الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر، وكقولهم أن عبادة الأصنام فرع من مذهب المشبهة ويعنون بهم أهل السنة والجماعة. ومن شواهده تكفير بعضهم قديماً وحديثاً لشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وحسبك ما في كتاب الكوثري وتلميذه مؤلف براءة الأشعريين[1].

---

(١) انظر المواقف: ٣٩٢، ومصادر الأصل السابع، أساس التقديس: ١٦، ١٩٦، شرح الكبرى ٦٢ أركان الإيمان: ٢٩٨-٢٩٩.

الرابع عشر: الصحابة والإمامة:

من خلال استعراضي لأكثر أمهات كتب الأشاعرة وجدت أن موضوع الصحابة هو الموضوع الوحيد الذي يتفقون فيه مع أهل السنة والجماعة، وقريب منه موضوع الإمامة. ولا يعني هذا الاتفاق التام، بل هم مخالفون في تفصيلات كثيرة لكنها ليست داخلة في بحثنا هنا لأن غرضنا - كما في سائر الفقرات - إنما هو المنهج والأصول.

الخامس عشر: الصفات:

والحديث عنها يطول وتناقضهم وتحكمهم فيها أشهر وأكثر، وكل مذهبهم في الصفات مركب من بدع سابقة وأضافوا إليه بدعاً أحدثوها فأصبح غاية في التلفيق المتنافر.

ولن أتحدث عن هذا الباب هنا لأني التزمت ببيان الأصول التي خالفوا فيها أهل السنة والجماعة عدا الصفات. أما مخالفتهم في الصفات فمعروفة وإن كان كثير من أسس نظرياتهم فيها يحتاج لتجلية ونسف. ولعل هذا ما يكون في الرد المتكامل بإذن الله.

فارق وضابط يميْز الأشاعرة من أهل السنة

بعد هذه المخالفات المنهجية في أبواب العقيدة كلها وبعد هذا التميز الفكري الواضح لمذهب الأشاعرة إضافة الى التميز التاريخي؛ هل بقي شك في خروجهم عن مذهب أهل السنّة والجماعة الذي هو مذهب السلف الصالح؟ لا أظن أي عارف بالمذهبين يتصور ذلك.

ومع هذا فسوف أضيف فوارق منهجية أخرى وضوابط في علم الفرق والمقالات لا يشك في صدقها مطلع، بل سأكتفي بفارق واحد وضابط واحد:

فارق منهجي ونموذجي: التناقض ومكابرة العقل:

ليس هناك مذهب أكثر تناقضاً من مذهب الأشاعرة إلا مذهب الرافضة، لكن الرافضة كما قال الإمام أحمد: «ليست الرافضة من الإسلام في شيء»، وكما قال شيخ الإسلام: «إن الرافضة قوم لا عقل لهم ولا نقل». أما هؤلاء فيدّعون العقل ويحكمونه في النقل ثم يتناقضون تناقضاً يبرؤ منه العقل، ويخلو مذهب أهل السنة والجماعة من أدنى شائبة منه ولله الحمد. وكما سيلاحظ القارىء هنا يرجع معظم تناقضهم إلى كونهم لم يسلّموا للوحي تسليماً

كاملاً، ويعرفوا للعقل منزلته الحقيقية وحدوده الشرعية، ولم يلتزموا بالعقل التزاماً واضحاً ويرسموا منهجاً عقلياً متكاملاً كالمعتزلة والفلاسفة، بل خلطوا وركبوا فتناقضوا واضطربوا.

وإليك أمثلة سريعة للتناقض ومكابرة العقل:

١- قالوا: أنه لا يجوز أن يرى الأعمى بالمشرق البقعة بالأندلس.

٢- قالوا: إن الجهة مستحيلة في حق الله ثم قالوا بإثبات الرؤية، ولهذا قيل فيهم: «من أنكر الجهة وأثبت الرؤية فقد أضحك الناس على عقله».

٣- قالوا: إن لله سبع صفات عقلية يسمونها «معاني» هي: «الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام». ولم يكتفوا بهذا التحكم المحض، بل قالوا: إن له سبع صفات أخرى يسمونها «معنوية» وهي: «كونه حياً وكونه عالماً وكونه قادراً وكونه مريداً وكونه سميعاً وكونه بصيراً وكونه متكلماً». ثم لم يأتوا في التفريق بين المعاني والمعنوية بما يستسيغه عقل؛ بل غاية ما قالوا أن هذه الأخيرة أحوال. فإذا سألتهم ما الحال؟ قالوا صفة لا

معدومة ولا موجودة.

٤- قالوا: إنه لا أثر لشيء من المخلوقات في شيء ولا فعل مطلقاً. ثم قالوا إن للإنسان كسباً يجازى لأجله، فكيف يجازى على ما لا أثر له فيه مطلقاً (انظر الأصلين: السادس والسابع).

٥- قالوا: بنفي الحكمة والتعليل في أفعال الله مطلقاً. ثم قالوا: إن الله يجعل لكل نبي معجزة لأجل إثبات صدق النبي؛ فتناقضوا بين ما يسمونه «نفي الحكمة والغرض» وبين إثبات تمييز الله للرسول بالمعجزة تفريقاً بينه وبين المتنبئ.

٦- قالوا: بأن أحاديث الآحاد مهما صحت لا يُبنى عليها عقيدة، ثم أسسوا مذهبهم وبنوه في أخطر الأصول والقضايا (الإيمان، القرآن، العلو) على بيتين غير ثابتين عن شاعر نصراني - الأخطل - هما:

(١) إن الكـلام لفـي الـفؤاد وإنمـا
جعـل اللسان على الفـؤاد دليـلا

(٢) قـد استـوى بشـر علـى العـراق
مـن غير سيـف ودم مهـراق

٧- قالوا: بأن رفع النقيضين محال - وهو كذلك - محتجين بذلك في مسائل ثم قالوا في صفة من أعظم وأبين الصفات «العلو»: إن الله لا داخل العلم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله.. وقالوا عن الأحوال: هي صفات لا معدومة ولا موجودة؛ فرفعوا النقيضين معاً.

٨- قالوا: إن العقل يقدّم على النقل عند التعارض بل العقل هو الأصل والنقل إن وافقه قُبل وإن خالفه رد أو أُوّل، ثم قالوا إن العقل لا يحسّن شيئاً ولا يقبحه، فجعلوا - مثلاً - نصوص علو الله معارضة للقواطع العقلية في حين جعلوا قبح الزنا والكذب مسألة سمعية...

٩- قالوا: إن تأويل آيات الصفات واجب يقتضيه التنزيه، وتأويل آيات الحشر والأحكام كفر يخرج من الملة.. أما من دعا غير الله أو ذبح له واستغاث به أو تحاكم إلى الطاغوت فلم يتعرضوا لذكره أصلاً.

١٠- قالوا: إن من قال إن النار تحرق بطبعها كافر مشرك، ومن أنكر علوّ الله على خلقه موحّد منزّه.

١١- جزموا بأن من لم يبلغه الشرع غير مؤاخذ بإطلاق. وردوا أو أوّلوا النصوص في ذلك. ثم قالوا: إن على كل مكلف - وإن كان مولوداً من أبوين مسلمين في ديار الإسلام وهو يظهر الإسلام - عليه إذا بلغ سن التكليف أن ينظر في حدوث العالم ووجود الله فإن مات قبل النظر أو في أثنائه اختلفوا في الحكم بإسلامه وجزم بعضهم بكفره[1].

هذا غيض من فيض من تناقضهم مع أصولهم ومكابرتهم للعقل السليم. ومن أراد الاستزادة والتفصيل فليراجع التسعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وهناك قضيّة بالغة الخطورة لا سيما في هذا العصر وهي الأخطاء العلمية عن الكون التي تمتلىء بها كتب الأشاعرة، والتي يتخذها الملاحدة وسيلة للطعن في الإسلام وتشكيك المسلمين في دينهم.

من ذلك ما حشده صاحب المواقف في أول كتابه من فصول طويلة عن الفلك والحرارة والضوء والمعادن وغيرها

---

(١) شرح الباجوري: ٣١، شرح الكبرى: ٣٩، ٢١٠، ٢١٣، حاشية الدسوقي: ٥٤-٧٠-٩٧، وغيرها.

مما قد يكون ذا شأن في عصره لكنه اليوم أشبه بأساطير اليونان أو خرافات العجائز.

ومن ذلك قول البغدادي: إن أهل السنة[1] أجمعوا على وقوف الأرض وسكونها[2]، واستدل على ذلك في كتابه أصول الدين «بمعنى اسم الله الباسط» قال: لأنه بسط الأرض وسماها بساطاً، خلاف زعم الفلاسفة والمنجمين أنها كروية[3]. ومثله صاحب المواقف الذي أكد أنها مبسوطة وأن القول بأنها كرة من زعم الفلاسفة[4].

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية ما كان أعظمه حين قال:

«والخطأ فيما تقوله المتفلسفة في الإلهيات والنبوات والمعاد والشرائع أعظم من خطأ المتكلمين.

وأما فيما يقولونه في العلوم الطبيعية والرياضية فقد

---

(١) يعني بهم الأشاعرة كعادته هو وبعض أصحابه. ولهذا يجب التفطن لمثل هذا عند النقل من كتبهم.
(٢) الفرق بين الفرق: ٣١٨.
(٣) انظر ص١٢٤.
(٤) انظر المواقف: ١٩٩، ٢١٧، ٢١٩.

يكون صواب المتفلسفة أكثر من صواب من رد عليهم من أهل الكلام، فإن أكثر أهل الكلام في هذه الأمور بلا علم ولا عقل ولا شرع[1].

ضابط من ضوابط معرفة الفرق واختلافها

ومن المعلوم لدى الباحثين في الفرق واختلافها أن لكل فرقة أساساً منهجياً تتفق عليه طوائفها وترجع إليه أصولها وقواعدها ومن خالف فيه خرج عن انتسابه لها ومن لم ينطبق عليه لم يدخل فيها.

فمثلاً كل من قال بالأصول الخمسة فهو معتزلي. وكل من قال أن الإنسان مجبور على أفعاله فهو جبري. وكل من قال إن الإيمان هو المعرفة أو التصديق فهو مرجىء. وكل من قال بالكلام النفسي والكسب فهو أشعري.. إلى آخر ما هو معروف.

وهذا ضابط منهجي يحدد به الباحث الفرقة والانتماء إليها.

وبتطبيق هذا الضابط الذي لا خلاف في تحديده يتبين

(١) الرد على المنطقيين: ٣١١.

قطعاً أن المرجئة والقدرية والمعتزلة ليسوا من أهل السنة والجماعة وهذا ما تقوله الأشاعرة ولا تخالف فيه.

ومن الثابت عن كثير من السلف وعليه جرى المصنفون في الفرق والمقالات من أهل السنة والأشاعرة أن أصول الفرق الثنتين وسبعين الخارجة عن أهل السنة والجماعة أربع «القدرية، والشيعة، والخوارج، والمرجئة».

فنقول بعد ذلك:

إذا كان المرجىء والقدري ليسا من أهل السنة فما حكم من جمع بين الإرجاء والقدر أو الإرجاء والجبر أو جمع بين أصول المعتزلة وقول الرافضة؟

أيكون هذا من أهل السنة والجماعة؟ أم هو أكثر بعداً عنهم؟

والجواب الصحيح معروف. وعليه نقول:

١- إذا كانت المرجئة الخالصة (أي التي لم تخلط بالإرجاء شيئاً من البدع في الصفات أو غيرها) ليست هي أهل السنة والجماعة ولا منهم، فكيف يكون حال الأشاعرة الذين جاءوا بالإرجاء كاملاً وزادوا عليه بدعاً أخرى في

أبواب العقيدة الأخرى كما مر سابقاً؟

٢- إذا كانت الجبرية الخالصة ليست هي أهل السنة والجماعة ولا منهم فكيف يكون حال الأشاعرة الذين جاءوا بالكسب (الذي اعترف كثير منهم بأنه جبر وإن لم يكن جبراً فهو بدعة على أي حال) وزادوا عليه كما سبق؟

أضف إلى هذا أن كل ذم للصوفية فللأشاعرة منه نصيب لأن أكثر أئمة الصوفية المنحرفين كالغزالي وابن القشيري كانوا أشاعرة..

٣- هل يرضى الأشاعرة أن يقال عنهم معتزلة؟ فإن قالوا: لا - وهو المتوقع - قلنا: وأهل السنة والجماعة لا يرضون أن يقال عنهم أشاعرة أبداً. فإن خالفونا، قلنا: تعالوا لنقيس نحن وأنتم المسافة بينكم وبيننا وبينكم وبين المعتزلة وعندها ترون أنكم أقرب إليهم منكم إلينا، وإن كنا نرى أنكم أقرب إلينا منهم.

٤- لو أن أيّ باحث في الفرق يعرف أصولها وضوابط تحديدها اطلع على كتب فرقة من الفرق فوجدها مملوءة شتماً وتضليلاً وتبديعاً وتكفيراً لفرقة معينة، فهل يجوز له أن يقرّر أن هذه الفرقة وتلك سواء أو أن هذه جزء من

هذه؟ وهل يقبل هذا منه أي عالم بالفِرَق والمذاهب؟ بل لو سمعت أحداً من العامة يشتم طائفة مِن الناس فقلت له أنت منهم، أفيرضى بهذا أم يعتبره شتماً له؟

فما القول إذن في الأشاعرة الذين تمتلىء كتبهم بشتم وتضليل وتبديع أهل السنة والجماعة وأحياناً بتكفيرهم أيصح بعد هذا أن نقول إنهم منهم؟

وإن أردت التأكد فاسأل أيّ أشعري: ما المراد بقول الرازي أو الجويني أو الآيجي.. وأمثالهم: (الحشوية، المجسمة، النابتة، مثبتوا الجهة، القائلون بأن الحوادث تحل في الله... الخ)[1]؟

---

(١) ومن العجيب أن الماتريدية يخرجون الأشاعرة من أهل السنة محتكريها لأنفسهم وهما أكثر فرقتين في الإسلام تقارباً واشتراكاً في الأصول، انظر الحاشية على شرح العضدية: ٣٨.
أما ما يتعلق بالخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة فهو برمته خلاف داخلي ضمن المدرسة العقلية التي هي مدرسة الهوى والبدعة ولا بأس أن يستفيد أهل السنة من ردود الأشاعرة عليهم إذا كانت حقاً.

إن الأجوبة كلها بدهية ولكن ماذا نصنع وقد ابتلينا بمن ينكر البدهيات؟

مَن الفرقة الناجية: الأشاعرة أم أهل السنة؟

قد أوضحنا فيما سبق أن أهل السنة والجماعة والأشاعرة فرقتان مختلفتان، وهذا يستلزم تحديد أيهما الفرقة الناجية؟

وما أوضح هذا التحديد وأسهله، لكن مكابرة بعض الأشاعرة بادعاء أن الأشاعرة وأهل السنة والجماعة كلاهما ناج يجعلنا نبدأ بإلقاء سؤال عن الفرقة الناجية:

أهي فرقة واحدة أم فرقتان؟

والجواب: - مع بداهته لكل ذي عقل - مفروغ منه نصاً، فقد أخبر النبي ﷺ في روايات كثيرة لحديث افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة: أنها «كلها في النار إلا واحدة».

وما قال ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا تابعيهم أنها اثنتان. وعليه جاء تفسير قوله تعالى: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾ أن

الصراط المستقيم هو السنة، والسبل هي الأهواء، وما هو إلا طريق واحد كما خط النبي ﷺ بيده.

وعلى هذا سارت كتب الفرق -السني منها والبدعي- فهي تقرر أن الفرقة الناجية واحدة ثم تدعي كل فرقة أنها هي هذه الواحدة. بقي إذن أن يقال:

ما هي صفة هذه الفرقة وعلامتها؟

والجواب أنه جاء في بعض روايات الحديث نفسه - من طرق يقوي بعضها بعضاً - أنها «ما أنا عليه وأصحابي» ومعناها قطعاً صحيح، ولا تخالف فيه الأشاعرة بل في «الجوهرة»:

وكل خير في اتباع من سلف
وكل شر في ابتداع من خلف

فنقول لهم إذن:

أكان مما عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة تقديم العقل على النقل، أو نفي الصفات ما عدا المعنوية والمعاني، أو الاستدلال بدليل الحدوث والقدم، أو الكلام عن الجوهر والعرض والجسم والحال، أو نظرية الكسب،

أو أن الإيمان هو مجرد التصديق القلبي، أو القول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته، أو الكلام النفسي الذي لا صيغة له، أو نفي قدرة العبد وتأثير المخلوقات، أو إنكار الحكمة والتعليل... إلى آخر ما في عقيدتكم؟

إننا نربأ بكل مسلم أن يظن ذلك أو يقوله.

بل نحن نزيدكم إيضاحاً فنقول:

إن هذه العقائد التي أدخلتموها في الإسلام وجعلتموها عقيدة الفرقة الناجية بزعمكم؛ هي ما كان عليه فلاسفة اليونان ومشركوا الصابئة وزنادقة أهل الكتاب.

لكن ورثها عنهم الجهم بن صفوان وبشر المريسي وابن كلاب وأنتم ورثتموها عن هؤلاء، فهي من تركة الفلاسفة والابتداع، وليست من ميراث النبوة والكتاب.

ومن أوضح الأدلة أننا ما نزال حتى اليوم نرد عليكم بما ألفه أئمة السنة الأولون من كتب في الردود على «الجهمية» كتبوها قبل ظهور مذهبكم بزمان، ومنهم الإمام أحمد والبخاري وأبو داود والدارمي وابن أبي حاتم...

فدل هذا على أن سلفكم أولئك الثلاثة وأشباههم مع ما زدتم عليهم وركبتم من كلامهم من بدع جديدة. على أن المراء حول الفرقة الناجية ليس جديداً من الأشاعرة فقد عقدوا لشيخ الإسلام ابن تيمية محاكمة كبرى بسبب تأليفه «العقيدة الواسطية» وكان من أهم التهم الموجهة إليه أنه قال في أولها: «فهذا اعتقاد الفرقة الناجية»، إذ وجدوا هذا مخالفاً لما تقرر لديهم من أن الفرقة الناجية هي الأشاعرة والماتريدية[1].

وكان من جواب شيخ الإسلام لهم أنه أحضر أكثر من خمسين كتاباً من كتب المذاهب الأربعة وأهل الحديث والصوفية والمتكلمين كلها توافق ما في الواسطية وبعضها ينقل إجماع السلف على مضمون تلك العقيدة. وتحداهم رحمه الله قائلاً: «قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من [أئمة] القرون الثلاثة... يخالف ما ذكرت فأنا أرجع عن ذلك».

---

(١) انظر تفصيل المناظرة في مجموع الفتاوي: ج٣/ ١٦٠-٢١٠.

قال: ولم يستطع المتنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه[1]».

فهل يريد الأشاعرة المعاصرون أن نجدد التحدي ونمدد المهلة؟ أم يكفيهم أن نذكّرهم أنه لا نجاة لفرقة ولا لأحد في الابتداع وإنما النجاة كل النجاة في التمسك والإتباع.

الأشاعرة من أهل القبلة لا من أهل السنة

تبين مما تقدم أن الأشاعرة فرقة من الثنتين وسبعين فرقة وأن حكم هذه الفرق الثنتين وسبعين هو:

(١) الضلالة والبدعة.

(٢) الوعيد بالنار وعدم النجاة.

وهذا مثار جدل كبير ولغط كثير ممن يجهلون مذهب أهل السنة والجماعة في الوعد والوعيد؛ إذ ما يكادون يسمعون هذا حتى يرفعون عقيرتهم بأننا ندخل الأشاعرة النار ونحكم عليه بالخروج من الملة، عياذاً بالله.

---

(١) انظر المصدر السابق ١٦٩، ٢١٧.

ونحن نقول أنه لا يصح تفسير ألفاظ مذهب السلف في الوعد والوعيد إلا من خلال أقوالهم هم، وعلى الذين يجهلونه أن يتبيّنوه قبل أن يتسرعوا بادعاء التكفير.

مذهب أهل السنة في ألفاظ الوعيد ونصوصه

(١) من ألفاظ الوعيد «الضلال» وهو ليس مرادفاً للكفر بإطلاق إلا عند من يجهلون بدهيات العقيدة، فإنه إذا أطلق على أحد من أهل القبلة فالمراد به المعصية في الاعتقاد، كما أن لفظ «الفسق» يطلق على المعصية في الأعمال.

مع أن الضلال والفسق يطلقان على الكفر أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالاً بعيداً﴾ وقوله: ﴿ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفر بها إلا الفاسقون﴾.

لكن إذا كانت كلمة الكفر نفسها تطلق في الأحاديث ولا يراد بها الكفر الأكبر المخرج من الملة كما في قوله ﷺ في الصحيح: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» فكيف بلفظتي الفسق والضلال وهما دون ذلك في الوعيد؟

وقد فسر السلف رضي الله عنهم قوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ بأنه كفر دون كفر أو كفر لا يخرج من الملة. قال ابن القيم في كتاب الصلاة وحكم تاركها: «وهذا هو قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله، وبالإسلام والكفر ولوازمهما». وجاء ذلك عن ابن عباس من الصحابة وعطاء وطاووس من التابعين وأبو عبيد والإمام أحمد من تابعي التابعين وكذلك جاء عن الإمام البخاري في صحيحه وغيرهم من الأئمة.

وقد ورد لفظ الضلال في القرآن بمعنى الانحراف عن الحق وبمعنى الخطأ (غير وروده بمعنى الكفر كما سبق). ومن ذلك:

قول الله تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينا﴾. ومعلوم أنه ليس كل عاص كافراً.

وقوله تعالى: ﴿أن تضل إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى﴾ أي تخطىء فتذكّرها الأخرى.

ومثله لفظ الفسق في قول الله تعالى: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾. وقوله تعالى: ﴿وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم﴾.

والحاصل: أن قولنا أن الأشاعرة فرقة ضالة يعني أنها منحرفة عن طريق الحق ومنهج السنة، ولا يعني مطلقاً خروجها عن الملة وأهل القبلة.

(٢) نصوص الوعيد ومنها قوله ﷺ: «كلها في النار إلا واحدة» لها منهجها المنضبط في مذهب السلف عند الإطلاق وعند التعيين.

فنحن نعلم جميعاً أن الله توعد قاتل النفس التي حرم الله إلا بالحق والزاني وآكل مال اليتيم بالنار بصريح القرآن؛ لكن هل يعني هذا، أن كل قاتل وزان وآكل مال يتيم يدخل النار قطعاً؟

ليس هذا من مذهب السلف أبداً، وإنما مذهب السلف أن هذه النصوص تبيِّن وتقرر حكم من فعل هذه الذنوب، أما تحقق هذا الحكم فيه وتطبيق الوعيد وتنفيذه فيه فهو متوقف على شروط لا بد من تحققها وموانع لا بد من انتفائها[1].

وفوق ذلك فالأمر معلق بمشيئة الله تعالى لقوله عزّ

(١) انظر تفصيل ذلك في مجموع الفتاوي: ١٢/ ٤٧٩-٥٠١.

وجل: ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾.

وقد يقتل الرجل نفساً مؤمنة متأولاً مجتهداً؛ كما كان من اقتتال الصحابة - رضي الله عنهم - ويكون هذا الذنب في حقه مثل النقطة السوداء في بحر من الحسنات وأعمال التقوى. وقد يقتله ظالما معتدياً وليس له رصيد من الخير يكفر عنه هذا الجرم، فليس حكمهما في مذهب السلف واحد.

وقد صح عن النبي ﷺ لعن شارب الخمر ومع هذا صح عنه النهي عن لعن الصحابي الذي شربها وجلده الحد فلعنه بعضهم فنهاه وشهد له بأنه يحب الله ورسوله. فحب الله ورسوله في هذا المعيَّن مانع من تحقيق الحكم المطلق فيه.

وهكذا معاملة أهل القبلة في مجال العقيدة؛ فإن أصحاب المناهج والفرق البدعية منهم من هو على الحد الأدنى منها وله مع ذلك علم وعبادة وجهاد وإخلاص في نصرة الدين. ومنهم من يكون رأسا في البدعة داعياً إليها بقصد وسوء نية. بل وربما تكون هذه البدعة مجرد ستار لعقائد أخبث يضمرها في نفسه. فمع اشتراك هذين في

أصل المنهج وشمول الاسم لهما معا وتناول الوعيد المطلق لكل منهما؛ يظل الفرق بينهما حقيقة قائمة لا شك فيها.

فالمنهج له حكمه والأفراد كل بحسب حاله، وتقويم الفكرة في ذاتها غير تقويم حامليها كل على حدة. وحتى منهج السلف نفسه يتفاوت أصحابه فيه جداً فمنهم من هو في غاية التمسك به قولاً وعملاً واعتقاداً ودعوة ومنهم من هو على الحد الأدنى منه.

بل نحن نقول: إن بعض المنتسبين أو المنسوبين إلى مناهج بدعية ليس منهم أصلاً ولكنه متوهِّم يحسب أنهم على الحق وأن الانتساب إليهم لا ضير فيه مع أنه لا يوافقهم في مذهبهم لو عرفه حق معرفته أو أنهم مخطئون في نسبته لمذهبهم ولو فتشنا لما وجدنا فيه مما يدعون شيئاً.

ولهذا كانت هذه الأمة - ولله الحمد - أكثر أهل الجنة مع أن الفرقة الناجية منها واحدة فقط، وما هذا إلا لأن المعدودين حقاً من الفرق الثنتين وسبعين لا يساوون بالنسبة لسلف الأمة وخلفها إلا نزاراً يسيرا. أما من اتبعهم عن

جهل أو خطأ أو حسن نية أو تأثر بهم دون أن يشعر فله حكم آخر[1]. والله تعالى حكم عدل، ورحمته أوسع وفضله أعظم.

والحاصل أن أحكام الآخرة ومنازل الناس فيها خاضعة لأمر أحكم الحاكمين وأعدلهم، أما نحن في الدنيا فمأمورون أن نحكم على كل منهج أو فرد بما حكم الله به عليه من غير إفراط ولا تفريط ونتقيد بالضوابط التي جاءت في مذهب السلف.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في مناظرته للأشاعرة والماتريدية أثناء المحاكمة التي أشرنا إليها.

«فأجبتهم عن الأسئلة:

بأن قولي: اعتقاد الفرقة الناجية، هي الفرقة التي وصفها النبي ﷺ بالنجاة حيث قال: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

---

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة الكلام عن حديث ٢٠٤.

فهذا الاعتقاد (يعني ما في الواسطية) هو المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه - رضي الله عنهم - وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية. فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة بالأسانيد أنه قال: الإيمان يزيد وينقص... وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر في ذلك.

ثم قلت لهم: وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً؛ فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته»[1].

وقال في الإيمان:

«وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة، من كان منهم منافقاً فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقاً بل كان مؤمنا بالله ورسوله في الباطن لم يكن كافراً في الباطن وإن أخطأ في التأويل كائنا ما كان خطؤه. وقد يكون في

(١) مجموع الفتاوي: ٣/ ١٧٩.

بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار.

ومن قال: إن الثنتين وسبعين فرقة كل واحدة منها يكفر كفراً ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحدة من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضاً [من تلك الفرق] ببعض المقالات، كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع»[1].

ولهذا نجد أن من كفر الجهمية من السلف مثل ابن المبارك ووكيع أخرجوهم من الثنتين وسبعين فرقة وألحقوهم بالسبيئة والغرابية وأمثالها.

وحتى في المناهج الحديثة نجد أن كليات أصول الدين مثل كليتي مكة والمدينة حاليا تفصل بين الفرق الخارجة عن الإسلام وبين الفرق الأخرى.

فالأمر واضح لا لبس فيه إلا عند المعاندين أو

(١) الإيمان لابن تيمية: ٢٠٦. [١٩٠ في طبعة أخرى].

المعذورين من غير المتخصصين. وكيف يكون عند الأشاعرة لبس في موقف أهل السنة والجماعة منهم وهم يقفون نفس الموقف من المعتزلة فهم يصفونهم بالضلال في كتبهم ولا يقولون إن هذا يعني إخراجهم من الملة؛ فمن حقنا أن نلزمهم من واقع كتبهم.

وإذا تقرر هذا تبين أنه لا مبرر لمطالبة الأشاعرة بإدخالهم في أهل السنة والجماعة بدعوى أن هذا يجنبهم تهمة الخروج من أهل القبلة لأن ذلك يعني هدم هذه القاعدة كلها إذ لو أدخلناهم لأدخلنا غيرهم حتى لا يبقى من تلك الفرق الثنتين وسبعين فرقة إلا دخلت. وهذا ليس في أيدينا ولا في يد بشر إنما نحن متبعون لا مبتدعون.

أما باب الدخول الحقيقي فمفتوح على مصراعيه فمن الذي منعهم أن يرجعوا إلى عقيدة أهل السنة والجماعة التي هي عقيدة القرون الثلاثة والأئمة الأربعة وسائر أئمة الهدى في هذه الأمة المعصومة؟

وهذا خير لهم في الدنيا والآخرة من بقائهم على بدعتهم وتفاخرهم بأنهم أقرب الفرق لأهل السنة والجماعة وقد سمعت هذا التفاخر من بعضهم - فعجبت لمن يعرف

الحق ويفتخر بقربه منه ثم لا يكون من أهله ودعاته.

كلمة التوحيد أساس توحيد الكلمة

ونأتي أخيراً إلى الشعار الذي اتخذه مُتأخّروهم ستاراً للطعن في عقيدة السلف سراً وجهراً حتى إذا قام أحد يرد عنها السهام صاحوا في وجهه: «لا تفرق كلمة المسلمين، إن وحدة الكلمة أهم من هذه القضايا، لماذا تثير خلافات عفا عليها الزمان واندثرت؟ لماذا الاهتمام بالقشور والشكليات؟».

والحق أنه لو سكت كل أعداء الحق عن محاربته - ولن يسكتوا أبداً - لما جاز لنا أن نسكت عن بيانه للناس ودعوتهم إليه فكيف يجوز أن نسكت وهو يحارَب والذي يطالبنا بالسكوت هو المحارب المهاجم.

هذه الأمة التي فرّقها الهوى والابتداع يراد منا أن نسكت عن بيان طريق الخلاص لها وندعها تتخبط في ظلمات البدع حتى لا نفرّقها بزعمهم، وكأن القوم لا يعلمون ما الذي فرقها بعد أن كانت مجتمعة. إن دعوى تقديم توحيد الكلمة على كلمة التوحيد مصادمة للحق من جهة ولسنن الله في الحياة من جهة أخرى.

وأمام القائلين بها خياران لا ثالث لهما:

(١) إما أن يلتزموا تعميم هذا الحكم على كل من انتسب للإسلام؛ وعليه فلا يجوز أن نثير أو نبحث خلافاً أو نكتب رداً على أي فرقة تدعي الإسلام كالقاديانية والبهائية والدروز والباطنية والروافض والبهرة والصوفية الحلولية وسائر الطوائف الكافرة بل ندعوها جميعاً الى جمع الصف ووحدة الكلمة لمحاربة الإلحاد والصهيونية وما منها إلا من هو معلن لذلك إن صدقاً وإن كذباً.

ومن لوازم هذا - على كلامهم - حرق أو إخفاء كتب عقيدة الأشاعرة لأنها تثير الخلاف مع المعتزلة وغيرهم، فهي إذن تمزق الصف وتشتّت الكلمة بل هي كما يعلم الصابوني وأمثاله تشتُم أهل السنة والجماعة وهم أكثر المسلمين، ومما يجب إعدامه أيضاً مقالات الصابوني نفسها لأنه كرّر فيها حكمه بالتضليل للخوارج والرافضة وهذا بلا شك يغضب الشيعة والإباضية فهو - على كلامه - قد فرق كلمة المسلمين أيما تفريق!!

(٢) وإما أن يقولوا: كلا، لا يعم هذا الحكم كل المنتسبين للإسلام بل لا بد من بيان كفر وضلال تلك الفرق

وليس في ذلك تفريق ولا تمزيق، وإنما نريد توحيد صف أهل السنة والأشاعرة أو الفرق التي ليست ضالة ولا منحرفة!!

فنقول لهم حينئذ:

أولا: قد نقضتم قاعدتكم بأنفسكم؛ فلا ترفعوا هذا الشعار إلا مقيداً مشروطاً إن كنتم صادقين، لكن أخبرونا بأي معيار من معايير العدل تريدون السكوت عن إثارة الخلاف مع هذه وتحكمون بعدم ضلالها ووجوب إثارته مع تلك وتحكمون بضلالها. أنهاجم الخوارج ونتآخى مع الرافضة مثلاً أم العكس؟ أم نشنع على الرافضة ونصمت عن الصوفية؟ أم ماذا؟ ما هو المعيار؟

قد تقولون: «نتعاون جميعاً فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه».

فنقول:

إنه ما من فرقة ظهرت على الأرض تدعي الإسلام إلا ونحن متفقون معها على أشياء ومختلفون على أشياء، حتى القاديانية نتفق معها على الإيمان بالله وصحة نبوة محمد

ﷺ والإيمان بالآخرة وتعظيم القرآن، وهم يعلنون محاربة الإلحاد والصهيونية وغير ذلك، فإذا عذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه مثل نبوة أحمد القادياني ونسخ شريعة محمد ﷺ ونحوهما، فماذا تكون النتيجة؟ وهل ترضون ذلك أم نعود من جديد للمطالبة بالمعيار الذي به نرد القاديانية ونقبل غيرها مع اشتراك الكل في أصل الضلال والانحراف.

إن سلمتم أن كل ضال لا بد من بيان ضلاله وأن المسلمين لن يجتمعوا إلا على الحق فقد بيَّنا لكم - وما نزال مستعدين لمزيد بيان - أن الأشاعرة فرقة ضالة عن المنهج الصحيح، فها هي إذن الفرصة الذهبية لتوحيد المسلمين، وهي أن يعلن الأشاعرة في كل مكان رجوعهم إلى مذهب السلف ومنهج الحق فيحق الحق ويبطل الباطل.

وإن لم تفعلوا فاعلموا أن غيركم أبعد عن الإجابة لأنكم أنتم أقرب الفرق إلينا وترفضون فما بالكم بالبعيدين، فلا تناقضوا أنفسكم إذ ترفعون شعار الوحدة وأنتم أول من يعاديه ويأباه، وتعلمون منافاته لسنة الله في المبتدعة والزائغين الذي أشربوا في قلوبهم البدعة بضلالهم، واعلموا أن هذا الشعار إن صلح في موقف سياسي أو

حركي معين فهو عن الأصول الشرعية أبعد ما يكون.

ثانيا: إن دعوتمونا إلى أن نتحد نحن وأنتم فقط ضد سائر الفرق كالخوارج والرافضة وغيرها وضد أهل الألحاد قلنا قد سهل الخطب إذن، لكن لا بد لكم من بيان منطلق التوحيد وموقعه بأن تلتزموا بوضوح بأحد قولين.

(١) إما أنكم أنتم وحدكم أهل السنة والجماعة ولكن تقبلون الاتحاد معنا تنازلاً وتفضلاً على ما فينا بزعمكم من «تشبيه وتجسيم وحشو وكفر وضلال».

(٢) وإما أنكم لستم من أهل السنة والجماعة ولكن تريدون الاتحاد معهم طالبين منهم التنازل والتفضل بقبولكم على ما فيكم من بدعة وضلالة.

فإذا حددتم أحد الموقعين أمكن بعد ذلك عرض موضوعكم؛ إما على أصول العقيدة وقواعدها إن اخترتم الأول، وإما على ضوابط المصلحة وحدودها الشرعية إن أقررتم بالآخر. فأمامكم الخيار وإنا لفي الانتظار.

أما أن نظل نحن وأنتم مختلفين متصارعين منذ أيام أحمد بن حنبل وابن كلاب ثم أيام البربهاري والأشعري ثم

أيام الشريف أبي جعفر وابن القشيري ثم أيام عبدالقادر الجيلاني وأبي الفتوح الاسفرائيني ثم أيام شيخ الإسلام والسبكي ثم أيام محمد بن عبدالوهاب ومعاصريه منكم، ثم أيام المعلمي والكوثري ثم أيام الألباني وأبي غدة وأخيراً إلى الفوزان والصابوني؛ وبعد هذا كله ومعه تقولون إننا وإياكم فرقة واحدة ويجمعنا منهج واحد فهذا ما لا يعقله عقل ولا يصدقه تاريخ.

غير أننا لا بد أن نذكّر بحقيقة كبرى هي أن النبي ﷺ قد قال: «ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة» وهذا الخبر الصادق لا يمكن معه اختصار الفرق إلى سبعين ولا إلى سبع فضلاً عن واحدة فالخير إذن كل الخير أن يبحث الإنسان عن الحق ويعتقده ويدعو إليه وإن خالفته الدنيا كلها، وأن يجتنب الضلال ويدعو إلى نبذه ولو داهنه أصحابه كلهم، هذا هو الذي أمر به الله وسار عليه رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم؛ فلا تصادموا سنة الله وتخالفوا منهج رسله.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين.

بحث في حجّيّة خبر الآحاد
وإفادة الأمر المطلق الوجوب

للشيخ / عبدالعزيز بن باز
المفتي العام للمملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله على رسول الله وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فقد اطلعت على مقال لبعض الكتاب في عام ١٣٩١هـ جزم فيه بأن حلق اللحية ليس حراماً ولا مباحاً ولكنه مكروه، وبنى ذلك على أمرين: أحدهما: أنه لم يرد في ذلك نص قطعي يدل على تحريم حلقها. والثاني: أن الأمر بالشيء لا يقتضي تحريم مخالفته.

والجواب أن يقال: قد وقع في هذا المقال أخطاء كثيرة بعضها أشد من بعض، ولتوضيح ذلك نقول:

أولاً: أمّا اشتراطه للحكم بالتحريم أن يكون النص قطعي الورود والدلالة؛ فهو مجرد دعوى لا دليل عليها، بل قول باطل من وجوه:

الوجه الأول: أن ذلك خلاف المعروف من سنة النبي ﷺ وسيرة أصحابه رضي الله عنهم وعمل العلماء بعدهم. فلم يزل ﷺ يبعث الواحد والاثنين وأكثر من ذلك؛ دعاةً ومبلغين للإسلام وأحكام الشريعة، ولو كان ذلك لا تقوم به الحجة لم يفعله عليه الصلاة والسلام، ولم يزل أصحابه رضي الله عنهم يعملون بخبر الآحاد ويحتجون به في العقائد والأحكام، ولا نعلم أن أحداً منهم أنكر ذلك وليس كل خبر من أخبار الآحاد يفيد القطع. فعلم بذلك أن هذا الشرط لا أصل له عندهم، والوقائع عنهم في ذلك كثيرة مشهورة؛ منها:

١- عمل الصديق رضي الله عنه بشهادة المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة في ميراث الجدة.

٢- عمل عمر رضي الله عنه بشهادتهما في دية الجنين،

وعمله بشهادة أبي موسى وأبي سعيد رضي الله عنهما في الاستئذان، وأمره لابنه عبدالله أن يقبل خبر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه إذا أخبره عن الرسول ﷺ بشيء ولا يسأل عنه غيره.

٣- عمل أهل قباء بخبر الذي أخبرهم بنسخ القبلة من الشام إلى الكعبة.

٤- أجمع الصحابة رضي الله عنهم والعلماء بعدهم على العمل بحديث عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهما في تحريم الجمع بين المرأة وخالتها وبين المرأة وعمتها، وخصوا بذلك قول الله سبحانه: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾.

٥- بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن لتبليغ أحكام العقيدة والشريعة.

الوجه الثاني: أنه يترتب على هذا الشرط ردّ الكثير من الأحكام الشرعية الثابتة بالسنة المطهرة، لأن أدلتها ليست قطعية بالمعنى الذي يقصده هذا الكاتب، ولأن القطعي من السنة عند أكثر المتأخرين هو المتواتر، أما الآحاد فليست قطعية عندهم. وهذا اللازم كاف في إبطال هذا الشرط،

فكيف وهو مخالف لجميع الأدلة الشرعية، ولما سار عليه المصطفى عليه الصلاة والسلام وأصحابه رضي الله عنهم وجميع العلماء المعتدّ بهم بعدهم، كما سبق بيان ذلك في الوجه الأول.

الوجه الثالث: إجماع علماء القرون المفضّلة على أنه يجب العمل بالأدلة الثابتة عن رسول الله ﷺ في جميع الأحكام من التحريم والإباحة وغيرهما. وإنما اختلف علماء الأصول في إفادة أخبار الآحاد العلم، أما العمل بها في إثبات العقائد والأحكام فلم يختلف العلماء في وجوبه. وممن صرح بذلك الإمام أبو عمر ابن عبدالبر رحمه الله في كتابه: «جامع بيان العلم وفضله» قال ما نصه بعد ما ذكر الضرب الأول من السنة وهو الخبر المتواتر: «والضرب الثاني من السنة خبر الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة الذين هم الحجة والقدوة، ومنهم من يقول: إنه يوجب العلم والعمل جميعاً». انتهى.

وذكر العلامة النووي رحمه الله في مقدمة شرحه لصحيح مسلم إجماع الأمة على وجوب العمل بأحاديث

الصحيحين وإن لم تفد القطع لكونها أخبار الآحاد، وأن الخلاف بين العلماء في أخبار الآحاد إنما هو في إفادتها العلم لا في وجوب العمل بها إذا صحت أسانيدها.

وهذا مطابق لما ذكرناه في الوجه الأول والثاني من هذا الجواب، وهو معلوم من الدين بالضرورة، والقول بخلافه قول في غاية البطلان والمخالفة للأدلة الشرعية ولما اجتمعت عليه الأمة.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النخبة وشرحها ما نصه: «وقد يقع فيها - أي في أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب - ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافاً لمن أبى ذلك، والخلاف في التحقيق لفظي؛ لأن من جوّز إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً، وهو الحاصل على الاستدلال، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده كله ظني، لكنه لا ينفي أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها. والخبر المحتف بالقرائن أنواع:

منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر، فإنه احتفت به قرائن جلالتهما في هذا الشأن،

وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة على التواتر، إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر...

ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل، وممن صرح بإفادته العلم النظري الأستاذ أبو منصور البغدادي، والأستاذ أبو بكر ابن فورك وغيرهما.

ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم...

ومحصل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها: أن الأول:

يختص بالصحيحين، والثاني: بما له طرق متعددة، والثالث: بما رواه الأئمة، ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه». انتهى.

وهذا الذي ذكره الحافظ رحمه الله موافق لما نقلناه عن الإمام ابن عبدالبر والعلامة النووي رحمة الله عليهما في بيان أن الخلاف إنما هو في إفادة أخبار الآحاد العلم والقطع، أما الاحتجاج بها ووجوب العمل بها إذا صحت أسانيدها فأمر مجمع عليه بين أهل العلم. وأحاديث الأمر بإعفاء اللحى وقص الشوارب أحاديث صحيحة قد روى بعضها الشيخان وروى بعضها الإمام مسلم في صحيحه، كما رواها غيرهما من أئمة أهل الحديث، فهي صحيحة بلا ريب ومفيدة للقطع بأن الرسول ﷺ قالها، عند جمع من أئمة الحديث منهم أبو عبدالله الحميدي وأبو الفضل ابن طاهر وأبو عمرو ابن الصلاح وغيرهم رحمهم الله.

فعلم بما أوضحناه أن تعليل أحاديث الأمر بإعفاء اللحى وإرخائها وجز الشوارب بأنها ليست قطعية الورود والدلالة؛ تعليل باطل مخالف لما أجمع عليه أهل العلم، لا يجوز التعلق به ولا التعويل عليه، بل يجب على قائله

أن يعلن التوبة إلى الله منه؛ لكونه منكراً عظيماً وقولاً شنيعاً، يترتب عليه أنواع من الباطل وطعن في كثير من أحكام الشرع المطهر.

ثانياً: قول الكاتب: أن الأمر بالشيء لا يقتضي تحريم مخالفته؛ لأمور منها: أن المختار عند الحنفية أن الأمر بالشيء لا يقتضي تحريم ضده؛ فجوابه أن يقال: ليس الأمر كما ذكره، بل الصواب أن الأمر بالشيء إذا ورد مجرداً عما يدل على إرادة الندب فإنه دال على وجوب الامتثال وعلى تحريم المخالفة ما لم يوجد دليل آخر يدل على أن الأمر للندب لا الوجوب، وهذا هو قول جمهور العلماء من الحنفية وغيرهم.

قال الإمام أبو بكر السرخسي (ت٤٩٠) من أئمة الحنفية في الأصول: «فأما الكلام من موجب الأمر؛ فالمذهب عند جمهور الفقهاء أن موجب مطلقه الإلزام إلا بدليل». وقال ابن قدامة الحنبلي (ت:٦٢٠) في روضة الناظر: «ولنا ظواهر الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع وقول أهل اللسان:

١) أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ حذر

الفتنة والعذاب الأليم في مخالفة الأمر، فلولا أنه مقتض للوجوب ما لحقه ذلك. وأيضاً قول الله تعالى: ﴿وما كانَ لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ وقوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون﴾ ذمهم على ترك امتثال الأمر؛ والواجب ما يذم بتركه.

٢) ومن السنة ما روى البراء بن عازب أن النبي ﷺ أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة فردُّوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان، فقالت: من أغضبك أغضبه الله؟ فقال: «ومالي لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا أتبع» فإن قيل: هذا في أمر اقترن به ما دل على الوجوب، قلنا: النبي ﷺ إنما علل غضبه بتركهم اتباع أمره، ولولا أن أمره للوجوب لما غضب من تركه. وقول النبي ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» والندب غير شاق، فدل على أن أمره اقتضى الوجوب. وقوله عليه السلام لبريرة: «لو راجعتيه» فقالت: أتأمرني يا رسول الله؟ قال: «إنما أنا شافع» فقالت: لا حاجة لي فيه. وإجابة شفاعة النبي ﷺ مندوب إليها فدلنا ذلك على أن أمره [المطلق] للإيجاب.

٣) أجمع الصحابة رضي الله عنهم على وجوب طاعة الله تعالى وامتثال أوامره من غير سؤال النبي ﷺ عما عنى بأوامره. وأوجبوا أخذ الجزية من المجوس بقوله: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»، وغسل الإناء من الولوغ بقوله: «فليغسله سبعاً»، والصلاة عند ذكرها بقوله: «فليصلها إذا ذكرها». واستدل أبو بكر رضي الله عنه على إيجاب الزكاة بقوله تعالى: ﴿وآتوا الزكاة﴾. ونظائر ذلك مما يدل على إجماعهم على اعتقاد الوجوب [في امتثال الأمر المطلق].

٤) أهل اللغة عقلوا من إطلاق الأمر الوجوب؛ لأن السيد لو أمر عبده فخالفه حسُن عندهم لومه وتوبيخه وحسُن العذر في عقوبته بمخالفة الأمر، والواجب ما يعاقب بتركه أو يذم بتركه».

وقال العلامة أبو الحسن الآمدي المتوفى سنة ٦٣١هـ رحمه الله في كتابه: (الإحكام في أصول الأحكام) لما ذكر اختلاف الناس في مقتضى الأمر ما نصه: «ومنهم من قال: إنه حقيقة في الوجوب مَجاز فيما عداه، وهذا هو مذهب الشافعي رضي الله عنه والفقهاء وجماعة من المتكلمين كأبي الحسين البصري وهو قول الجبَّائي في أحد قوليه».

وقال العلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ رحمه الله في كتابه: (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول) في مباحث الأمر ما نصه: «الفصل الثالث: اختلف أهل العلم في صيغة (إفعل)، هل هي حقيقة في الوجوب أو فيه مع غيره؟ فذهب الجمهور إلى أنها حقيقة في الوجوب فقط، وصححه ابن الحاجب والبيضاوي، قال الرازي وهو الحق، وذكر الجويني أنه مذهب الشافعي».

وهذا قليل من كثير من كلام علماء الأصول في بيان أن الأمر عند الإطلاق يقتضي الوجوب عند أكثر العلماء، ولا يجوز صرفه عن الوجوب إلا بدليل يدل عليه.

وقد دل على صحة ما ذهب إليه الجمهور: أن الله سبحانه وعد أهل الطاعة الفوز بالجنة والكرامة، ووعد أهل المعصية بسوء المصير، قال الله تعالى في سورة النساء: ﴿ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم * ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾. وقال تعالى في سورة الفتح: ﴿ليس على الأعمى

حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار ومن يتول يعذبه عذاباً أليما﴾ وقال النبي ﷺ: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» قيل: يا رسول الله: ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى» رواه البخاري في صحيحه، فلو كان امتثال أمر الله ورسوله غير واجب إلا بدليل آخر يدل على الوجوب لم يستحق العاصي هذا الوعيد الشديد؛ لأنه معذور إذا لم يكن في النص ما يدل على أن الأمر مقصود به الوجوب.

ومن تأمل كلام سلف الأمة وأئمتها في مقام الاحتجاج علم يقيناً أنهم يحملون أمر الله ورسوله ﷺ عند الإطلاق على الوجوب ويعيبون على من خالف ذلك إذا لم يكن معه دليل يدل على صرف الأمر عن ظاهره إلى غيره.

ومن الأدلة الدالة على أن الأمر للوجوب ما لم يوجد دليل يدل على خلاف ذلك أن الله سبحانه وتعالى لما أمر الملائكة بالسجود لآدم فسجدوا إلا إبليس غضب عليه ولعنه وطرده من رحمته بسبب عصيانه الأمر المجرد وهو قوله سبحانه: ﴿اسجدوا لآدم﴾ وقال تعالى موبخاً لإبليس على

تخلفه عن الطاعة: ﴿ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك﴾ فدل ذلك على أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب كما يقتضي ذم المخالف وتوبيخه والغضب عليه.

وبما ذكرناه من الأدلة وكلام أهل العلم يعلم بطلان قول من قال: إن الأمر عند الإطلاق لا يدل على الوجوب وهو الذي اعتمده الكاتب في مقاله المذكور ورجح به قوله بعدم وجوب إعفاء اللحى، وهو قول ظاهر الفساد لمن تأمل الأدلة.

وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا وسائر المسلمين لمعرفة الحق واتباعه وإيثاره على ما سواه، وأن يعيذنا وجميع المسلمين من مضلات الفتن وطاعة الهوى والشيطان، إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه.

حرر في ٢١/٩/١٤١١هـ.

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

الرئيس العام

لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

الفهرس

مقدمة ٣
من تموه الصابوني وتدليسه ٦
من ردود ابن تيميّة على الأشاعرة ٩
تكفير الأشاعرة علماء السنة ١٢
الأشاعرة: أهل الكلام لا أهل السنة ١٤
الحكم على الأشاعرة في المذاهب الأربعة ١٦
أكثر الأئمة من أهل السنة ٢٢
منهاج الفكر غير منهاج الوحي ٣٠
الأصول المنهجية للأشاعرة ٣١
فارق وضابط يميز الأشاعرة من أهل السنة ٦١
ضابط من ضوابط معرفة الفرق واختلافها ٦٧
مَن الفرق الناجية: الأشاعرة أم أهل السنة؟ ٧١
الأشاعرة من أهل القبلة لا من أهل السنة ٧٥
مذهب أهل السنة في ألفاظ الوعيد ونصوصه ٧٦
كلمة التوحيد أساس توحيد الكلمة ٨٥
بحث في حجية خبر الأحاد، وإفادة الأمر المطلق الوجوب ٩١